مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد العدد (٣٢) – أكتوبر ٢٠٢٠م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: ٥٣١٩ - ٢٠٩٠ الترقيم الدولي للنسخة الالكترونية: ٢٦٨٢-٣٢٦٨
الموقع الالكتروني : website : https://jftp.journals.ekb.eg

دراسة مقارنة لهيئات الاعتماد الجامعى فى بعض الدول الأجنبية وإمكانية الإفادة منها فى مصر

د.عزة السيد السيد العباسي
مدرس التربية المقارنة والإدارة التربوية
كلية التربية – جامعة بورسعيد

تاريـــخ استلام البحـث : ١٤/ ٧ /٢٠٢٠م
تاريـــخ قبـول البحـث : / /٢٠٢٠م
البريد الالكتروني للباحث :dr.azzaelabbasy@gmail.com

DOI: JFTP-2007-1058

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار الفكري لهيئات الاعتماد الجامعى، وكذلك التعرف على خبرات وتجارب ورواد هيئات ضمان الجودة والاعتماد الجامعى فى بعض الدول الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية– إنجلترا– الهند)، ورصد واقع هيئات الاعتماد الجامعى بهذه الدول وعلاقته بالقوى والعوامل الثقافية بها ، وعرض وتحليل بعض النماذج العالمية وبيان نقاط القوة والضعف فيها لمحاولة الوصول إلى أنموذج مقترح للإفادة منه فى مصر لتحسين وتطوير أدوار هيئة الاعتماد الجامعى بمصر وإعادة هيكلتها والتغلب على المعوقات التى تم رصدها على ضوء الاستفادة من خبرة كل الولايات المتحدة الأمريكية– إنجلترا– الهند لما لهم من خبرة في هذا المجال، وقد تمثلت طبيعه هذا التصور في إنشاء ثلاث هيئات فرعية منبثقة من هيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى المقترح إضافتها وهي: (هيئات اعتماد إقليمية، هيئات اعتماد قومية، هيئات اعتماد متخصصة).

الكلمات المفتاحية: (هيئات الاعتماد الجامعى).

ABSTRACT

The aims of thiis study were to identify an intellectual framework for university accreditation authorities; to recognize a deal of experiences and experiences of pioneering authorities of quality assurance and university accreditation in some foreign countries (USA - England - India); to observe realities of university accreditation bodies in such countries and its relationship to their cultural forces and variables; and to present and analyze points of strengths and weaknesses in some international models in order to propose a benificial model for Egypt, cabable of improving the roles played by the Egyptian university accreditation bodies and restructuring it as a way to overcome the observed obstacles in the light of the prominent experiences of the United States of America, England and India. The study proposed establishing three subbodies of Egypt's Quality Assurance and University Accreditation Authority, namely; (regional accreditation bodies, national accreditation bodies, specialized accreditation bodies).

KEYWORDS:

university accreditation bodies.

مقدمة:

أصبح مجال الجودة والاعتماد فى التعليم من القضايا الرئيسية على المستوى العالمى، ففى بعض الدول اهتم المسئولون فى المؤسسات التعليمية بضمان جودتها وكيفية استخدام أساليب ضمان الجودة فى تحسين مستوى أداء هذه المؤسسات، كما اهتمت حكومات هذه الدول بكيفية تقديم برامج أكاديمية تستند على مجموعة من المعايير، وتنامت الحاجة إلى التأكد من أن هذه المعايير يتم وضعها وتحقيقها على المستوى المناسب (British Standard,1992,p.p6-10).

بعد أن أدت الكثير من العوامل إلى تبني آليات لضمان الجودة، أصبحت جودة التعليم هي أحد أهم التحديات التي تواجهها جميع دول العالم، فقد أدركت الكثير من دول العالم ضرورة العمل من أجل الوصول إلى آلية للحفاظ على الجودة والنوعية؛ ومن أجل ذلك أنشئت هيئات سمى بعضها هيئة اعتماد والبعض الآخر سمي هيئة تقييم هدفت إلى تحقيق جودة التعليم (الطارق،٢٠١٣، ص٧٦٦).

وهذه الهيئات سابقة الذكر لا تعتبر جهة رقابية، بل هي جهة تتأكد من تحقيق متطلبات المعايير القومية في التعليم، ومن ثم فإنها تحرص على تقديم أشكال النصح، والإرشاد، والتوجيه كافة لهذه المؤسسات، بما يساعدها على التحسين المستمر لجودة مخرجاتها من خلال آليات موضوعية، وواقعية للتقويم الذاتي، والاعتماد (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٤، ص٧).

لذا أصبحت نظم ضمان الجودة والاعتماد للبرامج الافتراضية – والتي يقصد بها المقررات الدراسية التي يتم تدريسها في الجامعة-هاجساً بمؤسسات التعليم العالى وذلك لسعيها الدائم لسد احتياجات المجتمع من هذه البرامج، ولكي تحقق هذه البرامج الافتراضية القبول المجتمعى لابد من أن تحصل على توثيق قانونى يجعلها مقبولة لدى سوق العمل، مما دفع ذلك الجامعات للاستفاده من خبرات الدول المتقدمة للارتقاء بأدائها لينعكس بصورة إيجابية على مخرجاتها ولتحسن من نوعية تلك المخرجات (محمد، ٢٠٠٧، ص٣٦).

ومن بين هذه الدول المتقدمة فى هذا الميدان الولايات المتحدة الأمريكية، فمع انتشار المؤسسات التعليمية بها قامت بإنشاء آليات مناسبة لمتابعة جودة أدائها واعتماد ما يستحق منها الاعتماد وإتاحة نتائج المتابعة لراغبى التعليم حتى يكونوا على بينة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة (Dian Ravitch, Ann Lewis, 1995)، حيث يعتبر الاعتماد الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية الوسيلة التي تضمن جودة برامج التعليم الجامعى، وتقوم به هيئات خاصة لا تهدف إلى الربح ولا تخضع للحكومة، وهو نظام لا مركزي معقد يعكس ما تخضع إليه الجامعات من اللامركزية ولكل هيئة اعتماد لائحتها الداخلية التي تضع الإطار العام لعملية الاعتماد الخاصة بها (Council for Higher Education Accreditation (CHEA),2006).

كما يوجد تقدم مزدهر فى هذا المجال أيضاً فى المملكة المتحدة وخبراتها فى جودة التعليم العالى، وأيضاً آلية الاعتماد السائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى سبقت دول العالم فى تأسيس مجالس

متقدمة قومية غير حكومية لوضع معايير لمؤسسات التعليم الجامعى لضمان جودتها وتقويم برامجها والاعتراف بها (Crowther Elizabeth,1999,p65) ، فنجد أن جودة التعليم العالي في إنجلترا معترف بها في جميع أنحاء العالم ومن المجلس البريطانى، حيث تم تعزيزه مؤخراً من خلال إنشاء هيئتين وطنيتين لضمان الجودة فى إنجلترا هما: مجلس تمويل التعليم العالي لإنجلترا، ومجلس جودة التعليم العالى (Gandhi, op. cit. ,p.p124-125) .

كما ازدهر الاعتماد الجامعى فى دول أجنبية عديدة منها الهند ، والتي تصدرت المركز الثالث فى الاعتماد الجامعى بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تعمل على تحديد المعايير وتقديم المشورة للحكومة وتساعد في التنسيق بين الجامعات والدولة، حيث يتم الإشراف على الاعتماد بالتعليم العالي بها من قبل ١٢ مؤسسة مستقلة قامت بإنشائها لجنة المنح الجامعي (Husen & T Nevilie,2016,p.24).

أما في مصر وعلى ضوء مواكبة هذه التطورات العالمية تم إصدر قرار رئيس الجمهورية فى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٧ بإنشاء هيئة قومية تعتمد مؤسسات التعليم العالى، بعد إقراره من مجلس الشعب (قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦م)؛ والذي ينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها مدينة القاهرة، وللهيئة أن تنشئ فروعاً لها فى كافة المحافظات (الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، ٢٠١٥، ص٧).

وهكذا أصبحت هذه الهيئة الجهة المنوط بها نشر فكر الجودة وثقافتها فى منظومة التعليم وعن تنمية المعايير القومية التى تتماشى مع المعايير الدولية لإعادة هيكلة المؤسساتها المعنية بالتعليم وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها بما يساهم فى زيادة ثقة المجتمع فيها وزيادة قدرتها على التنافس محلياً وعالمياً، ولذلك قامت هيئة الاعتماد بإصدار عدد من الأدلة التى توضح معايير التقويم والاعتماد لجميع عناصر منظومة التعليم وسعت بعض مؤسسات التعليم على اختلافها للحصول على الاعتماد سواء على مستوى التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي (صياد،٢٠١٥، ص١٨).

ومن هنا جاءت دراسة الباحثة لتشمل واقع خبرات هيئات الاعتماد الجامعى فى بعض الدول الأجنبية والمتمثلة في (أمريكا-إنجلترا-الهند) لمحاولة الاستفادة من خبراتها في تطوير الهيئة المصرية لاعتماد التعليم العالى بما يتناسب مع ثقافة مجتمعنا المصرى لاسترداد الثقة فى كفاءة مخرجات منظومة التعليم الجامعى ليكون ذات تأهيل وكفاءة عالية تسهم بشكل عالى فى تنمية المجتمع.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:The problem of the study and its questions

تفرض علينا التجارب العالمية ضرورة أن نتراجع عن سياستنا التعليمية، بحيث تكون هناك معايير ومحددات تضمن للتعليم الجامعى الارتقاء بأدائه وكفاءته التى تتمثل فى تطبيق نظم ومعايير الجودة حيث تتطلب ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت تعظيم جودة التعليم ليس فقط لمواجهة الضغوط والتحولات المحلية ولكن أيضاً لمواجهة المنافسة العالمية (خليل، الزهيرى،٢٠٠١، ص

٣١٨)، ونتيجة للدور الذى تلعبه هذه المؤسسات فى تنمية المجتمعات بوصفها أحد ركائز ارتقاء المجتمعات الحضارية، أصبح موضوع جودة التعليم ومخرجاته فى هذه المرحلة من أكثر التحديات التى باتت تقابل المؤسسات الجامعية، الأمر الذى استلزم ضرورة إنشاء هيئات تضمن اعتماد العملية التعليمية (العبيد،٢٠١٧، ص١٧٤).

وعلى ضوء الاستفادة من الخبرات العالمية للدول المختلفة تسعى الدراسة الحالية آملة في تطوير دور هيئة الاعتماد الجامعى وإعادة هيكلة هيئة الاعتماد المصرية فى مرحلة التعليم العالى من خلال وضع تصور مقترح لإعادة هيكلة الهيئة وتطوير الدور المكلفة به فى ضوء خبرات كل من (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند) في هذا المجال.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن وضع أسئلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. ما الإطار الفكري لهيئات الاعتماد الجامعى؟
٢. ما واقع هيئات الاعتماد الأكاديمي للتعليم الجامعى فى كل من (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند)؟
٣. ما أوجه التشابه والاختلاف بين هيئات الاعتماد الأكاديمي للتعليم الجامعى فى كل من (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند) فى ضوء القوى والعوامل الثقافية التى تؤثر فى كل منهم؟
٤. ما التصور المقترح لتطوير هيئة الاعتماد الأكاديمي للتعليم الجامعى فى جمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات دول المقارنة؟

أهداف الدراسة: The study objectives

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف على الإطار الفلسفى لضمان جودة التعليم الجامعي واعتماده والهيئات المسئولة عنها.
٢. مواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة التى تدعو إلى ضمان جودة التعليم واعتماده.
٣. التعرف على واقع هيئات الاعتماد الجامعى وعلاقته بالقوى والعوامل الثقافية فى بعض الدول الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند).
٤. إلقاء الضوء على دور هيئة الاعتماد الجامعى بجمهورية مصر العربية.
٥. محاولة الارتقاء بنظم ضمان الجودة والاعتماد الجامعى بمصر فى ضوء التجارب الدولية المختلفة.
٦. عرض وتحليل النماذج العالمية، وبيان نقاط القوة والضعف فيها ومحاولة الوصول إلى تصور مقترح للإفادة منها فى مصر.

أهمية الدراسة : The study Significance

إن اهمية الدراسة الحالية تنبثق من كونها تهتم بإلقاء الضوء على هيئات الاعتماد الجامعى في بعض الدول الأجنبية المتميزة في هذا المجال (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند)، والاستفادة منها فى مصر، لذا فإن الدراسة الحالية سيستفيد منها العديد من الفئات، وتتضح أهميتها فيما يلي: -

١. ترجع أهمية هذا البحث للقطاع الذي تم اختياره للدراسة، وهي مرحلة التعليم الجامعي.
٢. تأتى هذه الدراسة تلبية لتوصية العديد من الدراسات والبحوث العلمية والتي اهتمت بنظم جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي ودور هيئاتها.
٣. تقديم ما تم تجميعه في الإطار النظري من أدبيات وما ترتب عليه من مناظره عن هيئات الاعتماد الجامعى فى بعض الدول الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند) ومحاولة الإفادة منها فى مصر.
٤. توفير قدر من المعلومات للمسئولين عن هيئة الاعتماد، والتي منها متطلبات وإجراءات الاعتماد ولصناع القرار والمهتمين بالسياسة التعليمية فى مصر تفيدهم عند اتخاذ القرارات المستقبلية.
٥. تسهم الدراسة الحالية فى توجيه صانعى القرار وواضعى السياسات بشأن كيفية تحسين الهيئة وإمكانية استمرارها أو التوسع فيها ونقلها إلى بيئات مختلفة.

منهج الدراسة : The Study Methodology

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها تتبع الدراسة الحالية المنهج المقارن، وفقاً لخطواته التالية (Landman,2008,p.p26-27) :

١- تحديد مشكلة الدراسة (التجريد): حيث قامت الباحثة بالاطلاع على العديد من الأدبيات لجمع معلومات حول هيئات الاعتماد الجامعى وطبيعته، والتعرف على واقع هيئات الاعتماد الجامعى فى بعض الدول الأجنبية والمتمثلة فى (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند)، والتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين هيئات الاعتماد الجامعى فى هذه الدول، وبالتالى تمكنت الباحثة من تحديد أهدافها وصياغة اسئلتها.
٢- التعرف على الإطار الثقافى الذي يحيط بالمشكلة: ويتم ذلك من خلال الوقوف على الإطار النظرى للهيئة بوجه عام، وفى بعض الدول الأجنبية المتمثلة في (أمريكا-إنجلترا-الهند)، والتعرف على أهم القوى والعوامل الثقافية المحيطة بدول المقارنة.
٣- تفسير الظواهر: وفى هذه الخطوة يتم الربط بين هيئات الاعتماد الجامعى فى دول المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند) والقوى والعوامل الثقافية التى أدت إليها.
٤- المقارنة(الاستدلال): حيث يتم في هذه الخطوة عقد مناظرة للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف فى القوى والعوامل الثقافية التى اثرت على هيئات الاعتماد الجامعى فى كلٍ من (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند).
٥- التعميم (بناء النظرية): بعد إجراء عمليات المقارنة، واكتشاف مواطن الشبه ومواطن الاختلاف، يتم وضع آليات تصور مقترح لمحاولة الاستفادة من دول خبرة دول المقارنة فى تحسين وتطوير هيكل هيئات الاعتماد الجامعى والادوار التى تقوم بها فى مصر.
٦- التنبؤ: والمقصود به مدى نجاح الحلول التى تم خلصت الدراسة اليها من خلال البحث المقارن.

حدود الدراسة:The limits of the study

- **الحدود المكانيـة: اقتصرت الدراسـة علـى مؤسسـات التعليـم الجامعى فى بعض الدول الأجنبية وهي (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند)، وقد وقع اختيار الباحثة لهذه الدول تحديداً كنموذج للمقارنة نظرًا لنجاحها الملموس فى هذا المجال.**

– أمريكا: حيث تعد خبرة هذه الدولة من أكثر الخبرات عمقاً وثراءً على المستوى العالمى، نظراً لتاريخها الطويل الذي يقترب من القرن.

– إنجلترا: لتوضيح أهم مقاييس المؤسسة الأوروبية لجودة التعليم الجامعى واستدامته وأهم معايير نظام تحسين الجودة الأوروبية، ولتميزها الواضح في مجال الاعتماد الجامعي.

– الهند: حيث أن التعليم العالى فى الهند يُعد ثالث أكبر نظام في العالم بعد والولايات المتحدة والصين، والهيئة الرئيسية التي تحتل المستوى الثالث هي لجنة المنح الجامعية (UGC) بالهند، التي تعمل على تحديد المعايير وتساعد في التنسيق بين الجامعات والدولة.

- **الحدود المفاهيميـة: اقتصرت الدراسـة علـى التعريفات الإجرائيـة للمفاهيم والمصطلحات الرئيسـة بها (هيئات الاعتماد الجامعي).**

مصطلحات الدراسة:Terminology of study

وتتبلور مصطلحات الدراسة الحالية فيما يلي:

الاعتماد الجامعي:

الاعتماد:

والاعتماد لغة: يرادف "الثقة، واعتمد الشيء أي وافق عليه (البعلبكى -قاموس المورد،١٩٩٧، ص ص١٢٨-١٢٩).

الاعتماد اصطلاحاً: الاعتراف الذي تمنحة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للمؤسسة التعليمية من الحصول على صفة مميزة وهوية معترف بها على المستويين المحلي والدولي والتى تعكس بوضوح نجاحها فى تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات فاعلة لتحسين الجودة فى عمليتها وأنشطتها ومخرجاتها بما يقابل أو يتعدى توقعات المستفيدين النهائي ويحقق رضاهم لحد كبير(دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعى، الجزء الأول، ص٧).

ويشار إلى مصطلح الاعتماد بأنه عملية منظمة من أجل وزن أو تثمين شيء من الأشياء في المجال التربوي كتقويم البرامج والنتائج والأهداف، فالاعتماد ليس قراراً يتخذ في حق مؤسسة بل مجموعة إجراءات تشمل جمع معلومات شاملة وحقيقية، ثم تدرس هذه المعلومات وتحلل وتناقش لتتبلور منها التوصيات والقرارات، وبناء على هذه التوصيات والقرارات تكون هناك إجراءات لاحقة تنفذها المؤسسة المعنية من أجل تحسين عملية التعليم بها (شحاتة،٢٠٠٣، ص ص ٤٥-٤٨).

يقصد بمصطلح الاعتماد الجامعى Accreditation أنه: "إقرار الهيئة استيفاء مؤسسة تعليمية ما أو أحد برامجها التعليمية مستوىً معيناً من معايير الجودة استناداً إلى معايير الاعتماد بالهيئة وفقاً لأحكام قانون الهيئة" (دليل اعتماد كليات ومعاهدالتعليم العالي، ٢٠١٥، ص١٤٤).

كما يقصد بالاعتماد الجامعى: نشاط علمى مؤسسى موجه من أجل النهوض والرقي بمستوى جميع عناصر المنظومة التعليمية وبرامجها الدراسية، لذلك فهى أداة مؤثرة لتأكيد كفاءة عملية التعليم ومخرجاتها وإصرارها على التطوير(طعيمه وآخرون،٢٠٠٦، ص٥).

كما عرفت بأنها مجموعة من المعايير والإجراءات التى تحدد مدى استيفاء مؤسسات التعليم للمقاييس المهنية لجودة البرامج التعليمية (Gollmck,2003,p.13).

وعلى ضوء ما سبق، تتبنى الدرراسة الحالية تعريفاً إجرائياً للاعتماد الجامعي باعتباره عملية تقييم لمؤسسات التعليم الجامعي أو لبرامجه، بشكل كلي أو جزئي، بغرض التعرف على مدى استكمال هذه المؤسسات أو البرامج للحدود المعيارية التي تضعها منظمات أو هيئات الاعتماد، على أن يتم ذلك بشكل دوري، وبطريقة منظمة وفقاً لإجراءات معينة، وإذا حدث ذلك، فإن المؤسسة أو البرنامج تمنح الاعتماد.

هيئات الاعتماد الجامعى:

وهي الجهة المسئولة عن تعميم فكر الجودة ونشره في التعليم والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التي تتواكب مع المعايير العالمية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها لتكون قادرة على المنافسة محلياً ودولياً (فارس،٢٠١٦، ص٢٤).

والهيئة لا تعتبر جهة رقابية، بل هي جهة اعتماد للتأكد من تحقيق متطلبات المعايير القومية، وبالتالى تحرص على تقديم التوجيه والإرشاد والدعم لهذه المؤسسات بما يساعدها على التحسين المستمر لجودة مخرجاتها من خلال آليات موضوعية وواقعية للتق ويم الذاتي والاعتماد، ولتحقيق ذلك توفر الهيئة المعلومات الكافية والتى تساعد فى التقويم الذاتي، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقدم والحصول على الاعتماد (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٦).

الدراسات السابقة:

اهتم العديد من الدراسات بتنأول واقع التعليم التقني والمهني وسبل تطويره، سواء أجرتها جهات محلية أو دولية، واللافت والمتوقع في الوقت نفسه أنه على الرغم من المدى الزمني الذي يفصل بين هذه الدراسات نجد تشابهاً كبيراً بينها، سواء بالنسبة للمشكلات التي رصدتها أم المقترحات والتوصيات التي خرجت بها.

ويمكن تقسيم الدراسات السابقة طبقاً لطبيعة الدراسة على النحو التالى:

- المحور الأول: ويتضمن الدراسات والبحوث العربية.
- المحور الثانى: ويتضمن الدراسات والبحوث الأجنبية.

هذا وسوف يتم تنأول الدراسات السابقة فى هذه الدراسة من الأقدم إلى الأحدث.

أولاً: الدراسات العربية:

١- دراسة سلامة والنبوى (١٩٩٧) بعنوان: "دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الاعتماد الجامعي وأهميته كمدخل لتحقيق كفاءة وفعالية التعليم بأمريكا وكوريا الجنوبية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن مستعينة بمدخل النظم، وتوصلت إلى تصور مقترح لاعتماد جامعي مصري يضمن لها تحقيق جودة تعليمية من خلال ثلاثة محاور هي: هيئات الاعتماد، ومعايير الاعتماد ومستوياته، وإجراءات الاعتماد وعملياته.

٢- دراسة الخطيب والجبر (١٩٩٩) بعنوان: "إدارة الاعتماد الأكاديمي فى التعليم"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الإدارية للاعتماد الأكاديمي كما يراها الأكاديميون والإداريون، واستخدم الباحثان فيها المنهج الوصفى التحليلى لملائمتة لموضوع البحث، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الآليات لتطوير إدارة الاعتماد الأكاديمى من خلال هيئة مستقلة عن الهيئات التعليمية.

٣- دراسة العباسى (٢٠٠٦) بعنوان: ""دراسة مقارنة للاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي بين اليابان وفرنسا وإمكانية الإفادة منها في مصر"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجودة والاعتماد والعلاقة بينهما، وتوضيح الخلفية التاريخية للاعتماد الأكاديمي، ودواعي الأخذ بنظام الاعتماد، وأنواعه وأهميته، والوقوف على خبرة اليابان وفرنسا في هذا المجال، وتوضيح جهود مصر في تطبيق الجودة فى التعليم، وتوضيح كيفية الإفادة من خبرة اليابان وفرنسا (في مجال اعتماد التعليم العالي) بمصر، حيث اتبع الباحث خطوات المنهج المقارن، وتوصل الباحث إلى أنه على الرغم من وجود بعض التشابه بين النموذجين إلا أنه توجد بعض الاختلافات، وضرورة تحقيق المؤسسة الحد الأدنى لمعايير الاعتماد، ويتم ذلك في ضوء معايير واضحة ومحددة وموثوق بها، وضرورة أن توجد منظمة أو هيئة للاعتماد، وتوفير قدر كافى من المعلومات لتشمل الجامعات الحكومية والخاصة.

٤-دراسة حماد (٢٠٠٩) بعنوان: "بعض نماذج الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي، دراسة وصفية"، هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي، وتحديد عناصر وأبعاد الجودة بمؤسسات التعليم ، ومعرفة الاتجاهات الحديثة في إدارة الجودة الشاملة بهذه المؤسسات، وتقديم بعض النماذج لعدد من الدول العربية والأجنبية التي لها تجارب في الجودة والاعتماد، وتقديم تصور مقترح لعدة معايير تسهم في تفعيل الجودة والاعتماد بهذه المؤسسات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تحفيز المؤسسات التعليمية الجامعية على الاهتمام بنظام الاعتماد وتقييم الجودة، وضرورة إنشاء نظام رقابة وتقويم في كل مؤسسة، وضرورة تحديد القوى المؤثرة في التعليم.

٥- دراسة أدريس (٢٠١٢م) بعنوان: "معوقات إدارة الجودة والأعتماد فى الجامعات المصرية الحكومية وفقاً لإدراكات القيادات الأكاديمية: دراسة تطبيقية"، وهدفت الدراسة التعرف على نجاح الجامعات الحكومية فى تطبيق نظم إدارة الجودة والاعتماد والكشف عن أهم المعوقات التى تواجه هذه الجامعات فى هذا الصدد، وذلك كما يدركها القيادات الأكاديمية فى الكليات التابعة لها (العمداء- الوكلاء- رؤساء الاقسام- مدراء وحدات الدراسة باللغة الأجنبية والتعليم المفتوح وضمان الجودة)، والمنهج المستخدم فى هذه الدراسة هو المنهج الوصفى، وتم تجميع البيانات من خلال الاستقصاء حيث يحتوى على اسئلة مغلقة النهاية ذات إجابات محددة مسبقاً، حيث اشتملت عينة الدراسة على (٣١٥) من مجتمع القيادات الأكاديمية فى أربع جامعات حكومية، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها: أن الجامعات المختارة تميل إلى عدم الاختلاف من حيث مستوى نجاحها فى تطبيق نظم إدارة الجودة والاعتماد، كما تبين ان الجامعات الحكومية الخاضعة للدراسة تعانى من العديد من المعوقات فى تطبيق نظمها الخاصة بإدارة الجودة والاعتماد.

٦- دراسة الطارق (٢٠١٣) بعنوان: " أنظمة وهيئات الجودة والإعتماد في التعليم العالي : نماذج من التجارب العالمية"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل لأنظمة وهيئات الجودة والاعتماد في التعليم العالي في دول العالم من حولنا للوصول إلى نقاط التوافق والاختلاف، ورصد لإجابات الجمع بين الوسائل والآليات المختلفة في بلدان العالم المختلفة، مستخدمة في ذلك المنهج المقارن، وانتهت الدراسة إلى التعرف بشكل موسع على نظم الجودة المعمول بها في دول العالم المختلفة ووجود قواسم مشتركة تجمع كل هذه النظم، تتمثل في إجراءات التقييم الذاتي والمراجعة الخارجية وإعداد تقرير حول المؤسسات والبرامج المراد اعتمادهم يركز على التدابير والخيارات الاستراتيجية لتحسين النوعية، ويجرى توظيف نتائج التقييم إما للشهادة بجودة المؤسسة أو البرنامج المعنيين، أو في القرارات الحكومية.

٧- دراسة محمد (٢٠١٤) بعنوان: " متطلبات تطبيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد NAQAAE لتحسين الأداء الإدارى بكلية التربية "جامعة الأزهر": دراسة استطلاعية"، هدفت هذه الدراسة إلى استعراض كيفية تطبيق معايير الهيئة لتحسين الأداء الإدارى بكلية التربية- جامعة الأزهر، كما تهدف إلى التعرف على أهم المعايير التى تؤثر بصورة مباشرة على تحسين الأداء الإدارى من خلال معرفة درجة تأييد القائمين على الأعمال الإدارية من إداريين ومديرى إدارات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، ولتحقيق الأهداف تم تصميم استبانة وزعت على فئتين (فئة الموظفون الاداريون، فئة الإدارة العلياو الأستاذ الجامعى)، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

- أن هناك إمكانية واستعداد لدى العاملين لتطبيق معايير الجودة لتحسين وتحقيق التميز فى الأداء بالكلية.

– أن هناك عدة معوقات تحد من تطبيقها وتعوق تحسين الأداء الإدارى بالكلية.

٨-دراسة العبيد (٢٠١٧) بعنوان: " دور الاعتماد الأكاديمي في ضبط معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الفاعل لهيئات الاعتماد الأكاديمي ليضمن فعالية المخرجات من خلال تنأول مفهوم الاعتماد الأكاديمي ومعاييره وخصائصه وأهدافه، وتسليط الضوء على جودة التعليم، لذلك اتبع الباحث خطوات المنهج الوصفي، وقد تمثلت أبرز نتائجها فى:

– أن الاعتماد يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع بالمستوي المؤسسي المطلوب للجامعات والبرامج التى يقدمها وبقية الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة.

– أن عملية الاعتماد في جوهرها تمثل عملية التقويم وخاصة التقويم الذاتى.

– أن الاعتماد ضرورة حتمية ليضمن جودة المنظومة باكملها، فهو من المحفزات الأساسية للارتقاء بالعملية التعليمية.

٩-دراسة القحطانى وسعد وشاهين (٢٠١٩م) بعنوان: "دراسة تقويمية لإدارة ضمان الجودة وتحسينها بجامعة الملك خالد كأحد معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي"، وقد سعت الدراسة إلى تشخيص واقع إدارة ضمان الجودة، و في إطار تحليل مدى الالتزام بعمليات ضمان الجودة بجامعة الملك خالد، استخدم فى البحث المنهج الوصفى، وأجريت الدراسة الميدانية من خلال الاستبيانات، وتكونت عينة الدراسة من بعض كليات جامعة الملك خالد، بلغ عددها (١٨٣) عضواً، ، وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التي تمثلت فى الآتى:

– أن متوسط مؤشرات واقع تطبيق إدارة ضمان الجودة وتحسينها جاءت جميعا بمستوى عالٍ، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات (وكلاء/وكيلات التطوير والجودة/ رؤساء وحدات الجودة/ أعضاء لجان الجودة الرئيسيين) بكليات الجامعة وفقًا لنوع الكلية (البنين –البنات) لعمليات إدارة ضمان الجودة بالجامعة؛ حيث جاءت جميع قيم (t) غير دالة.

– وهذه النتائج تؤكد على وجود اتفاق بين العينة وفقًا للنوع (ذكور –إناث) على جودة تطبيق إدارة ضمان الجودة وتحسينها بجامعة الملك خالد، وجود اتفاق بين العينة وفقًا للوظيفة (وكيل الكلية للتطوير والجودة – رئيس وحدة التطوير والجودة – عضو بإحدى لجان الجودة) على جودة تطبيق معيار إدارة ضمان الجودة وتحسينها بجامعة الملك خالد.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١ – دراسة peters(١٩٩٩م) بعنوان: "الاعتماد من خلال معايير الأيزو ٩٠٠٠"، وتمثل الهدف منها في الاطلاع على مدى تطبيق معايير الأيزو ٩٠٠٠ فى التعليم الجامعى فى كل من بريطانيا وكندا، وقد تناولت الدراسة مزايا معايير الأيزو ٩٠٠٠ كنظام جودة عالمى، كما أوضحت هيكل الاعتماد داخل مؤسسات التعليم العالى، واستخدمت الدراسة لذلك المنهج الوصفى، كما أوضحت الدراسة أيضاً إمكانية

لتطبيق هذه المعايير على كليات المجتمع وضرورة خضوع مؤسسات التعليم العالى فى كل من دولتى المملكة المتحدة وكندا لمعايير الأيزو ٩٠٠٠ لإمكانية تحقيق الجودة فى تلك المؤسسات.

٢- دراسة Eaton (٢٠٠٣) بعنوان: "الاعتماد فى الولايات المتحدة الأمريكية وعمليات التمويل الخارجى للتعليم العالى"، حيث تناولت هذه الدراسة كيفية منح الاعتماد فى الولايات الأمريكية وذلك بعد عملية تمويل خارجى لمؤسسات التعليم العالى، حيث يتم فحص ومراجعة الكليات والجامعات والبرامج للتأكد من ضمان وتحسين جودتها، كما أكدت الدراسة إلى أن هناك أنواع من المنظمات المانحة للاعتماد فى مختلف الولايات وهي هيئات ومنظمات خاصة وغير حكومية لا تهدف للربح أنشئت خصيصاً لهذا الغرض.

٣- دراسة Nauta (٢٠٠٤م) بعنوان: "نماذج الاعتماد في التعليم العالي: الخبرات والمنظورات"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى فهم مبادئ ومنهجيات ونماذج الاعتماد المختلفة في التعليم العالي، لتوضيح الممارسات الجيدة المحتملة على أساس دراسات الحالة القطرية، لمناقشة وتقييم فائدة أنشطة الاعتماد، ونقاط القوة والضعف لديهم، وتقديم توصيات للمستقبل، وقد استخدمت هذه الدراسة لذلك المنهج الوصفى، بالاضافة إلى دراسة الحالة، وقد توصلت فى النهاية إلى عدة نتائج أهمها:

- تعتبر تكاليف الاعتماد استثمارات.
- الاعتماد مفيد للجودة الداخلية ولآليات الضمان.
- تتماشى آثار الاعتماد مع التكاليف فى الوقت والمال.

٤- دراسة NAAC، (٢٠٠٧) بعنوان: "التعليم العالى فى الهند: المجلس القومي للتقييم والاعتماد NAAC ودوره في تقييم الجودة"، وكان هدف الدراسة تحليل المعايير الخاصة بجودة كليات وجامعات المنطقة الشمالية الشرقية من الهند، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف بها واقتراح حلول معقولة لدعم نقاط القوة المرتبطة بضمان جودة التعليم العالي وعلاج نقاط الضعف، وذلك حتى تعد هذه الدراسة مرجعاً مفيداً للأكاديميين ومخططي السياسات وأولياء الأمور والطلاب والأساتذه الجامعين بالكليات فى المنطقة الشمالية الشرقية لتعزيز الجودة، واستخدمت الدراسة لذلك المنهج المقارن، حيث تم إجراء تحليل مقارن للجامعات المعتمدة من النواحي الكمية والكيفية والتى تتضمن مراجعة حالة الواقعية وقياس تعزيز الجودة في كل معيار من معايير ضمان الجودة والتي تندرج تحت المجالات: الأداء التدريسي والتقويم- البحث العلمي- البنية التحتية – مصادر التعلم- دعم الطلاب-الحكم والقيادة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن هناك ضعف فى تمويل الاعتماد ولم تقم بعض الجامعات بالتقويم الذاتى.

٥- دراسة Eaton (٢٠٠٩) بعنوان: "الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية"، هدفت الدراسة إلى توضيح أن الاعتماد يشير إلى مراجعة الجودة الخارجية للتحقق من التحسن المستمر فى الكليات ومدى تطبيقها للجودة وكافة البرامج التي تقدمها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفى لملائمته لطبيعتها،

وتمثل خبرة الولايات المتحدة في مجال الاعتماد ما يقترب من قرن من الزمان وذلك لخدمة المصلحة العامة للمجتمع، ويتم تنفيذ الاعتماد من قبل منظمات خاصة غير هادفة للربح، أنشئت لهذا الغرض، ويتسم هيكل الاعتماد الأمريكي باللامركزية ، وتوضح الدراسة أهمية وأهداف اعتماد التعليم العالي بالولايات المتحدة بالإضافة إلى معايير الاعتماد الجامعي وإجراءاته ومراحله.

٦- دراسة Shearman & Seddon (٢٠١٠م) بعنوان: "التحديات التي تواجه الاعتماد الأكاديمي: خبرة المملكة المتحدة"، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح أنه توجد عدة عوامل منها (السياسة الحكومية، والاتجاهات الديمغرافية، وضغوط العمل) تؤدي إلى أشكال حديثة لبرامج البكالوريوس في الجامعات البريطانية، وتشجع الحكومة بقوة للتعاون الجامعات وأصحاب الأعمال. ومن الملاحظ زيادة استخدام الأنماط الحديثة للتعليم مثل التعلم عن بعد والتعلم القائم على العمل من قبل الكليات وخاصة كليات الهندسة، والتي تلعب دوراً رئيسياً في استخدام هذه الأنماط الحديثة كمسار للتأهيل المهني، وهذه التطورات تمثل تحدياً للمدخل التقليدي للاعتماد البرنامجي، وتناقش الدراسة كيفية تعامل النظم مع التحديات المرصودة وتسلط الضوء على كيفية معالجة هذه القضايا للتأكد أن النظام يمكنه التعامل مع التغيير بفاعلية.

٧- دراسة Pouliquen (٢٠١٠م) بعنوان: "قضية تأمين نظام الجودة فى التعليم العالى"، وقد ركزت هذه الدراسة من حيث الهدف على إبراز أكثر القضايا التي تواجه منظومة التعليم بمستواه العالي والتعريف بمنهجية تطبيق نظام إدارة الجودة فيها، مع الإشارة إلى عوامل النجاح، واستخدمت لذلك المنهج الوصفى لملائمته لطبيعتها، حيث أظهرت نتائجها أن تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وتدويل التعليم العالي والحاجة لتحقيق رضا أصحاب المصلحة تُعدّ من أهم هذه القضايا، كما بينت الدراسة أن عملية التقييم لتحديد الفرص والتهديدات تُعدّ أساس تطبيق نظام إدارة الجودة، أما عن عوامل النجاح فقد كشفت الدراسة أنّ تحسين وإعداد الكوادر البشرية إلى جانب قيادة التغيير تُعدّ من من أهم دوافع تميز تطبيق الجودة في المؤسسات التربوية.

٨- دراسةShearman& Seddon (٢٠١٠) بعنوان: "نظام الاعتماد: مدخل مبتكر لضمان جودة البرامج الدراسية وتطويرها في ألمانيا"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أن نظام الاعتماد مدخل حديث لتطوير الجامعات الألمانية من أجل تحقيق الاعتماد المؤسسي واعتماد كافة البرامج التي تقدمها، حيث تقوم جامعة جونز جوتنبرج Johannes Gutenberg بدور مهم في اعتماد البرامج الدراسية، وقد استخدمت الدراسة لتحقيق هذا الهدف المنهج الوصفى، وتوصلت إلى أن الاعتماد يمثل مدخلاً مبتكراً لتعديل اللوائح القومية وذلك استناداً إلى تجربة جامعة جوتنبرج الألمانية وأهداف الاعتماد بها وإجراءاته وخطواته، وأن هناك ثلاثة تحديات تواجه نظام الاعتماد

العالمي وهي وجود مداخل متكاملة للاعتماد، وتحديد المعايير القياسية للاعتماد، وتعزيز فعالية جهود التقييم.

٩- دراسةOliver, Montano , Mairta (٢٠١٢م) بعنوان:" دور نظم ضمان الجودة (QA) وتوقعات مستقبل نظم ضمان الجودة في الجامعات الأسبانية"، هدفت هذه الدراسة إلى رصد واقع تنفيذ نظام ضمان الجودة في الجامعات الأسبانية، من خلال إجراء الحوار مع مسئولي الجودة بالجامعات موضع الدراسة، وقد استخدمت الدراسة المنهج المسحى والمقابلات كأداة لجمع البيانات عن نظم ضمان الجودة في هذه الجامعات ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود هيئات لمتابعة التحسين المستمر للجامعات و تطور وظائفها وتنوعها من مجرد توفير معلومات لوحدات التقييم – داخلية وخارجية– إلى الحرص الدائم على استمرارية التطبيق لنظام ضمان الجودة، ، كما أظهرت الدراسة كذلك وجود مجموعة من المعوقات، يذكر منها: ضعف توفر مسئول لضمان الجودة، الحاجة للتحديد الدقيق لمفهوم وطبيعة إجراءات الجودة وأهدافها، والنقص في عدد الأفراد في هذه الهيئات.

١٠- دراسة (٢٠١٣م) Gandhi بعنوان: " المبادرات الدولية في تقويم الجودة والاعتماد في التعليم العالي"، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظرة عامة على تصميم وتطوير وتنفيذ آلية ضمان الجودة التي تم وضعها لضمان تحقيق معايير وأهداف وغايات التعليم العالي، كما سعت إلى تقديم نظرة عامة على تطوير مؤسسات التعليم العالي لمناهج الجودة في جميع أنحاء العالم بشكل عام– والهند بشكل خاص– تسلط هذه الورقة الضوء على المبادرات الحديثة للغاية في الهند المتعلقة بالتقييم والاعتماد الإلزاميين مع مراجع محددة وتحليلية ونظرة عامة من مشروع قانون جهة الاعتماد الوطنية لمؤسسات التعليم العليا لعام ٢٠١٠م ، وكذلك لوائح لجنة المنح الجامعية ، ٢٠١٢م، مما يجعل التقييم الإلزامي و الاعتماد "لكل مؤسسة تعليمية عليا في الهند.

١١- دراسة Naidoo& Harerimana(٢٠٢٠م) بعنوان: "الاعتماد المؤسسي من خلال تعليم التمريض وضمان جودة التدريب: وجهات نظر رؤساء مؤسسات التمريض الخاصة في جنوب أفريقيا"، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تصورات رؤساء مؤسسات التمريض الخاصة حول فوائد الاعتماد من خلال تعليم التمريض وضمان جودة التدريب في منطقة كوازولو ناتال بجنوب أفريقيا، اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، حيث تم جمع البيانات من سبعة رؤساء مؤسسات التمريض الخاصة تم استخدام المقابلات المتعمقة، وقد كشفت نتائج هذه الدراسة أن الاعتماد هي آلية لضمان مستويات عالية من الأداء، وتزيد من الثقة ، وتعزيز التوحيد عبر قطاع تعليم التمريض، وفي هذه الدراسة تم الإبلاغ عن العديد من التحديات التي تعوق عملية الاعتماد بما في ذلك:

- عملية اعتماد مفككة وغير متناسقة.
- معايير غير واضحة للاعتماد.

- ارتفاع تكلفة الاعتماد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ومن العرض السابق للدراسات العربية والأجنبية يمكن ملاحظة مايلى:

- أوجه الاستفادة:

أ- تعددت الدراسات التى أجريت فى مجال ضمان الجودة والاعتماد التعليمي، هيئات الاعتماد الجامعى مما يوضح أهمية ذلك الموضوع وحيويته، ونادت جميع هذه الدراسات بضرورة تطوير برامجه.

ب- أوضحت الدراسات السابقة أن معظمها ركز على الاعتماد الجامعي وأهميته وأهدافه، وإجراءاته ومراحله، وبعض الخبرات الدولية في هذا المجال، وبعد التحليل لهذه الدراسات نجد أنها دعمت فكرة ضرورة الأخذ بنظام الاعتماد الجامعي وأن الخبرات الناجحة منها قد استمدت عوامل نجاحها من العوامل الثقافية المؤثرة في مجتمعاتها، الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة توفير المناخ المناسب لتطوير نظام الاعتماد الجامعي في مصر بما يتناسب مع السياق الثقافي لمجتمعنا.

- أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة وتلك الدراسة:

تتشابه هذه الدراسه مع الدراسات السابقة فى عدد من المحاور المتعلقة بهيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى، أهمها:

- من حيث الهدف: أجمعت الدراسات السابقة بشقيها (العربية-الأجنبية) على الاهتمام بتحديد نقاط القوة والضعف بها، واقتراح حلول معقولة لدعم نقاط القوة المرتبطة بضمان جودة التعليم العالي وعلاج نقاط الضعف.
- تمثلت أبرز نتائج الدراسات السابقة في التعرف بشكل موسع على نظم الجودة المعمول بها في دول العالم المختلفة ووجود قواسم مشتركة تجمع كل هذه النظم، تتمثل في إجراءات التقييم الذاتي والمراجعة الخارجية وإعداد تقرير حول مؤسسات التربية والتعليم وبرامجها المراد اعتمادها يركز على التدابير والخيارات الاستراتيجية لتحسين النوعية، مما دفع معظم هذه الدراسات بعرض مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها ضرورة تحسين وتطوير أدوار هيئة ضمان الجودة والتعليم العالى.
- أوجة الاختلاف بين الدراسات السابقة وتلك الدراسة:

تختلف هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة فى بعض الجوانب منها: المنهج المستخدم فى الدراسة الحالية ومدى مناسبته لطبيعه أهداف وأهمية الدراسة؛ ويتضح هذا من العرض السابق لمنهج كل دراسة مقارنة بالمنهج المستخدم فى هذه الدراسة، كما اختلفت أيضاً فى دول المقارنة وأسئلتها وبالتالى فى نتائجها.

كما لم تتعرض الدراسات السابقة لوضع تصور مقترح للاستفادة من بعض الدول الأجنبية وخاصة (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند) دول المقارنة لإعادة هيكلة هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد الجامعى المصرية.

- وحققت الدراسات السابقة استفادة للباحثة فى العديد من الجوانب من أهمها:

الاستفادة من الدراسات السابقة فى بناء مادتها العلمية للدراسة الحالية(إطارها النظرى) ، والنتائج التى خلصت لها تلك الدراسات، بينما اختلفت بعضها مع هذه الدراسة فى أن هذه الدراسة ركزت على تحقيق هدفها المتمثل فى وضع تصور مقترح لتحقيق الاستفادة من خبرات دول المقارنة في تطوير وتحسين دور هيئات الاعتماد الجامعى فى جمهورية مصر العربية، كما استفادت أيضاً من تلك الدراسات في تأصيل وتوضيح المفاهيم والتواصل مع الإنتاج الفكري، لذا فالدراسة الحالية تكمل دور الدراسات السابقة.

خطوات البحث:

تسير الدراسة الحالية طبقاً لعدد من الخطوات كما يلى:

أولاً: الإطار النظرى للدراسة وتشمل على التعرف على فلسفة وأسس الاعتماد الجامعى وأسس تطبيق معايير الاعتماد الجامعى، والتعرف على هيئات الاعتماد الجامعى.

ثانياً: الوقوف على بعض التجارب التربوية فى تطبيقها للجودة والهيئات المسئولة عن اعتماد مؤسسات التعليم.

ثالثاً: التوصل إلى تصور مقترح للارتقاء والتحسين المستمر للتعليم والمنظومة التربوية بأكملها، وإزالة جميع المعوقات التى تواجه هيئات الاعتماد الجامعى.

الإطار النظرى للدراسة:

١. المحور الأول: الإطار الفكري لضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي والهيئات المسئولة عنها:

تمهيد:

اقتضى إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وضع مجالات ومعايير ومؤشرات وممارسات فى صياغات واضحة قابلة للقياس من خلال مقاييس التقدير والممارسات التى تحقق العدالة والموضوعية وتتسم بالمرونة والقابلية للتطوير المستمر، وذلك لقياس كفاءة وفاعلية المؤسسات التعليمية كمتطلب أساسى لاعتمادها (وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعى،٢٠٠٨/٢٠٠٩،ص٨)، لذا تُعد هذه الهيئة إحدى الركائز الرئيسة للخطة القومية لإصلاح التعليم في مصر، وذلك باعتبارها الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة في هيئات التعليم والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية، التي تتواكب مع المعايير الدولية القياسية ؛ لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية، وتحسين جودة عملياتها، ومخرجاتها على النحو الذي يؤدى إلى كسب الثقة

المجتمعية فيها، وتنمية قدراتها التنافسية على المستويين المحلي والعالمي، وفي ضوء ذلك تسعى الهيئة إلى التطوير المستمر للتعليم، وضمان جودته، وفقًا لمجموعة من المبادئ، والقيم، التي تؤكد الشفافية، والموضوعية والعدالة، والحرص على معاونة المؤسسات التعليمية على توفيق أوضاعها، وتحسين أدائها الكلى للتأهل، وحصولها على الاعتماد (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مرجع سابق، ص٦).

مفهوم الجودة والاعتماد:

أولاً: الجودة:

الجودة لغة عرفها ابن منظور في معجم لسان العرب بأن أصلها (جود)، وجوده أي سارجيداً، وقد جاء جودة، وأجاد: أي أتى بالجيد من القول والفعل (لسان العرب-الجزء الثانى،١٩٨٤، ص٧٢).

وتعرف عملية ضمان الجودة Quality Assurance بأنها إدارة نظامية وإجراءات تقييمية تقوم بها المؤسسة التعليمية، أو نظام لتوجيه وتقييم الأداء لضمان تحقيق جودة المخرجات وتحسين مستوى الإنجاز، ويهدف ضمان الجودة إلى بناء الثقة لدى المشاركين في جودة الإدارة (Harman, G. & Meak, L.,2000,p4).

الجودة مرادفاً للإتقان:

طبقاً لهذا المدخل المفاهيمى تعنى الجودة المطلق Absolute أو التفرد أو المستوى العالى من الشئ، أو المعايير العالية التى تشير إلى التميزExcellence، وبالتالى لايتم الحكم على مدى توافر الجودة من خلال تحقق معايير معينة، بل من خلال وجود نموذج هو فى حد ذاته مرادفاً للكمال؛ مثل اعتبار أن جامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية، أو أن جامعة كمبريدج فى المملكة المتحدة هى المرادف للكمال فى مؤسسات التعليم العالى، وبالتالى فإنه على باقى الجامعات محاولة الوصول لهذا الكمال المطلق لتتسم بالجودة (Ibid.,p.15).

الجودة تمثل قيمة المال:

يهتم هذا المدخل بمدى استحقاق التعليم المقدم بالمؤسسة لقيمة المال المدفوع فيه، بمعنى أن تتسم مؤسسة التعليم بالجودة إذا ماكان التعليم المقدم فيها يستأهل قيمة المال المدفوع، وبالتالى يهتم هذا التعريف بمبدأ المحاسبة، لتحديد مواردها المالية المخصصة لها.

إلا أن هذا المدخل فى التعريف ينظر للطالب على أنه عميل أو مستهلك Customer يدفع مالاً نظير خدمة مقدمة من مؤسسة تعليمية، وهو مايرفضه العديد من التربويين، حيث ينبغى أن تكون النظرة للطالب على أنه شريك Partner فى العملية التعليمية (Elassy, 2012, p.44).

ثانياً: الاعتماد:

إن الاعتماد لايهدف لترتيب أو تصنيف Ranking Process لمؤسسات التعليم العالى أو لبرامجها، وهو يعتمد على عملية المراجعة الخارجية External Review للمؤسسة أو لبرامجها،

كما يهتم بمدى تحقيق معايير محددة توضع من قبل هيئة مسئولة عن الاعتماد، وعلى مؤسسة التعليم العالى استيفاء وتحقيق تلك المعايير (ضحاوى &العاصى، ٢٠١٦، ص٦).

كما عرف الاعتماد بأنه تمكين الهيئات المعنية بالتعليم من الحصول على صفة مميزة وهوية معترف بها على المستويين المحلي والدولي، والتى تعكس بشكل واضح نجاحها فى تطبيق استراتيجيات وسياسات واجراءات ناجعة لتحسين الجودة فى عملياتها وانشطتها ومخرجاتها بما يحقق رضا المستفيدين وتوقعاتهم النهائية بشكل كبير (أدريس،٢٠١٢، ص٢٦).

وعرف أيضاً الاعتماد التربوى بأنه: اعتراف من الهيئة باستيفاء المؤسسة معايير الجودة التى وضعتها الهيئة وهو عملية مستمرة لتحسين الأداء فى مختلف المجالات (سؤال وجواب عن الاعتماد التربوى،٢٠١٠).

هذا ويوجد بعض المصطلحات ذات الصلة بمصطلح الاعتماد؛ إلا أنها تختلف فى معناها وإجراءاتها عن طبيعة الاعتماد نفسه، ومن ذلك مصطلح الترخيص Licensing حيث يقصد به العملية التى من خلالها يتم منح تصريح أو إذن بالعمل لمؤسسة تعليمية ما (الأمين،٢٠١١، ص٩)، أو لفرد ما بمزأولة مهنة معينة أو مهام محددة، أو إعطاء تصريح لبرنامج تعليمى بأن يتم تدريسه، وذلك بعد التأكد من توافر شروط معينة تمكن المؤسسة أو الفرد من القيام بالمهام المتوقع عملها.

بينما يوجد مصطلحات مرتبطة بمفهوم الاعتماد منها مايلى:

١. دورة الاعتماد: وهي عملية إجرائية متكررة مدتها تتراوح ما بين ٤: ٥ سنوات يتم من خلالها تقييم المؤسسة بواسطة هيئة متخصصة لضمان توافقها مع مستويات محددة وتحدد هذه المستويات فى ضوء المخرجات والنتائج المرجوة من المؤسسة التعليمية(سؤال وجواب عن الاعتماد التربوى، موسي،مرجع سابق).
٢. فريق الاعتماد: وهو فريق من المتخصصين المسئولين يقومون بزيارة المؤسسة التعليمية لإجراء عملية الاعتماد(Hassan Al-Haj Ibrahim,2014,p.107)
٣. زيارة الاعتماد: وهي الزيارة الميدانية للمؤسسة، وهي خطوة من خطوات دور الاعتماد (Michaela Martin,2007,p.5)
٤. وحدة الاعتماد: وهي وحدة قياس تمنح أو تحسب للطالب عندما يكمل بنجاح متطلبات مقرر دراسى معين أو مادة دراسية معينة وتتطلب وحدة الاعتماد استكمال مالا يقل عن عدد محدد من الساعات الدراسية(Hassan Al-Haj Ibrahim, op. cit.,p.107).

إن اعتماد المؤسسات التعليمية – والجامعية خاصة- يعتمد على مجموعة من المعايير المتفق عليها، كما يعد مدخلاً لتحقيق جودة التعليم النوعية ، ويعمل على تحسين الأداء ودعم المؤسسة سعياً للوصول للجودة النوعية فى التعليم، كما أنه يهتم بالمنتج النهائى من النظام التعليمي وهو المتعلم بالإضافة إلى مختلف جوانب العملية التعليمية (قاسم،٢٠١٤).

أنواع الاعتماد التربوى:

هناك ثلاث أنواع للاعتماد التربوى وهى كالآتى (سالم،٢٠٠٩):

١. الاعتماد العام المؤسسى: يتم فيه تطبيق المعايير على المؤسسة بكافة مكوناتها فيتضمن (تقويم الإدارة، مستويات المعلمين وطرق أدائهم، النواحى المالية، الخدمات الطلابية، الموارد، المكتبات، معامل الكمبيوتر، التحصيل الدراسى، فعالية المؤسسة فى تحقيق المهام المكلفة بها وعلاقتها بالجهات التابعة لها والجهات الخارجية عنها (Joanne Rachel Naidoo,2019,p.94).

٢. الاعتماد الأكاديمي المتخصص: و يعتبر هذا النوع من الاعتماد صفة تطلق على أى برنامج أو مؤسسة استوفت أو تجاوزت بعض المعايير المحددة للجودة فى العملية التعليمية وغالباً ما يرتبط بهيئات اعتماد فنية وطنية مثل هيئات اعتماد برنامج التعليم الهندسى (نصر،٢٠٠٩).

٣. الاعتماد المهنى المتخصص: ويقصد به الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة معينة فى ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى (محمد،٢٠١٤، ص٥٨٩).

شروط الاعتماد التربوى:

تناولت معظم هيئات الضمان لجودة التعليم واعتماده مجالين رئيسين للجودة هما: القدرة المؤسسية، والفاعلية التعليمية بما يتسق مع الاتجاهات العالمية المعاصرة التى تؤكد أن القدرة المؤسسية ممثلة فى العوامل والشروط المحددة للبنية التنظيمية، والفاعلية التعليمية متمثلة فى العوامل التى تضمن جودة عمليتى التعليم والتعلم، كما تعتبر من أهم آليات ضمان تحقيق جودة التعليم بما يكفل تحقيق كفاءة مخرجات التعليم عالية الجودة لهيئات التعليم قبل الجامعى، وهذين المجالين هما (الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد،٢٠١٠/٢٠١١):

المجال الأول: القدرة المؤسسية، ويقصد بها تحقق الجودة التعليمية بالمؤسسة من خلال مجموعة القواعد والشروط المحددة لبنيتها التنظيمية وإمكاناتها المادية والبشرية، وتشتمل على الرؤية والرسالة والحوكمة والقيادة الخاصة بالمؤسسة ومواردها البشرية والمساءلة و ضمان الجودة.

المجال الثانى: الفاعلية التعليمية، ويقصد بها تحقيق مخرجات عالية الجودة فى ضوء الرؤية الخاصة بالمؤسسة التعليمية ورسالتها من خلال مجموعة العمليات التى توفر فرص التعليم والتعلم المتميز للجميع وتشتمل على المتعلم، المعلم، المنهج الدراسى والمناخ التربوي (Joanne Rachel Naidoo, op. cit.,p.98).

أهداف هيئات ضمان جودة التعليم والاعتماد:

وتهدف هيئات ضمان الجودة إلى المساهمة في تطوير التعليم، وضمان جودته، من خلال الآتي (Hamdatu& Siddiek& Al-Olyan,2013,p.107)

١. نشر الوعي بثقافة الجودة والاعتماد.
٢. تأكيد الثقة محلياً وإقليمياً وعالمياً في مخرجات المنظومة التعليمية، بما يدعم الانتماء، والحفاظ على هوية الأمة، وثقافتها.
٣. التنسيق مع كافة الهيئات التعليمية، بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير، وآليات قياس الأداء؛ استرشادًا بالمعايير الدولية، وبما لا يتعارض مع هوية الأمة، ودعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي(Manual for Universities ,2013,p.2) .
٤. القيام بالتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية، وبرامجها؛ طبقًا للمعايير القياسية، والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع منها (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مرجع سابق، ص٧).

المبادئ والأسس التى يقوم عليها الاعتماد والتى تؤمن بها هيئات ضمان جودة التعليم:

يقوم الاعتماد على مجموعة من المبادئ والأسس من أهمها (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مرجع سابق، ص٧):

١. الصدق والإيجابية: بمعنى أن تكون نتائج عمليات التقييم لها صادقة ومؤثرة إيجابياً فى عمليات تحسين مستوى جودة أداء مؤسسات التعليم.
٢. الشفافية.
٣. العدالة.
٤. دعم عمليتى التعليم والتعلم.
٥. المنهجية العلمية: أن يستند الاعتماد على المنهج العلمي والحوار المستمر من أجل تحسين الأداء.
٦. التقويم الذاتي: أن تعمد منهجية الاعتماد على التقويم الذاتى الذى تقوم به المؤسسة وفقاً للأسس المتعارف عليها.
٧. دعم ثقة المعنيين بالمؤسسة التعليمية: أن تدعم شهادة الاعتماد ثقة المجتمع بمؤسساته التعليمية وتعليم وتعلم أبنائه باعتبار أن هذه الوثيقة شهادة موضوعية تشهد أمام المجتمع بمستوى جودة المؤسسة التعليمية (Manual for Universities,op. cit.,p.5).
٨. التوثيق: أن يتم توثيق الشواهد والأدلة المرتبطة بمؤشرات التقويم، مما يساعد على دعم الممارسات الجيدة ونشرها داخل المؤسسات التعليمية (قاسم، مرجع سابق).

الغايات الاستراتيجية لهيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد وأهمها: (National Board of Accreditation (NBA),op. cit.,p.9) :

١. ضمان جودة التعليم وتحقيق الجودة.
٢. دعم وتعزيز دور المؤسسات.
٣. تعظيم مردود الاستثمار فى التعليم.
٤. كسب ثقة وتأييد ودعم المجتمع.
٥. الرؤية المستقبلية.

قطاعات هيئة ضمان جودة التعليم واعتماده، وتشمل:

- التعليم قبل الجامعى: ويشمل رياض الاطفال، تعليم أساسى، ثانوى عام وفنى.
- التعليم العالى: ويشمل معاهد، كليات، جامعات، برامج.
- التعليم الأزهرى: ويشمل معاهد أزهرية للتعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى وكليات جامعة الأزهر.

إجراءات اعتماد المؤسسات التعليمية

وعادة ما تتمثل أهم هذه الإجراءات في الآتي (دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالى، مرجع سابق، ص ص ٤٣: ٥٠):

- تقوم الهيئة بتشكيل فريق المقيمين الخارجين المعتمدين بما يتفق مع إجراءات الهيئة.
- تقوم الهيئة بإعلام المؤسسة بفريق التقويم والاعتماد بعد موافقة المؤسسة المعنية على التشكيل بما لا يعارض مصالحها، على أن توضح المؤسسة أسباب عدم موافقتها على التشكيل.
- تقوم الهيئة بتحديد موعد زيارات فريق التقويم والإجراءات التى ستتبعها لإتمام عملية التقويم وبالتنسيق مع المؤسسة.
- تقدم الهيئة ملخص تقرير المراجعة الخارجية مبدئياً للمؤسسة للحصول على ردها لتصويب أى حقائق.
- تقوم الهيئة بإرسال التقرير النهائى للمراجعة الخارجية للمؤسسة التعليمية.
- تقدم المؤسسة تقريراً تقييمياً عن زيارة فريق التقويم والاعتماد يرسل للهيئة، ولا يحق لفريق التقويم والاعتماد الاطلاع عليه.
- تخطر الهيئة المؤسسة التعليمية بنتائج التقويم.

إجراءات ما بعد الاعتماد (دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالى، مرجع سابق، ص٥٤):

- لا يجوز للمؤسسة التى صدر قرار اعتمادها التقدم بطلب جديد إلا بعد مرور عام كامل وبموافقة الجهة التابعة لها.
- مدة صلاحية شهادة الاعتماد خمس سنوات تخضع لها المؤسسة لاجراءات المتابعة والمراجعة الدورية.

- تلغى شهادة الاعتماد فى حال تغيير المؤسسة للغرض الاساسى من انشائها وفقاً للترخيص المصرح به.
- تقوم الهيئة باخطار المؤسسة بقرار ايقاف أو الغاء الاعتماد بخطاب بعلم الوصول ويتضمن الاخطار أسباب القرار.

المحور الثانى: واقع هيئات الاعتماد الجامعى فى بعض الدول الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند):

تمهيد:

لقد أصبح مجال الجودة والاعتماد فى التعليم من القضايا الرئيسية على المستوى العالمى ففى بعض الدول اهتم المسئولون فى المؤسسات التعليمية بضمان جودتها وكيفية استخدام أساليب ضمان الجودة فى تحسين مستوى أداء هذه المؤسسات، فقد اهتمت حكومات هذه الدول بكيفية تقديم برامج أكاديمية تستند على مجموعة من المعايير وتنامت الحاجة إلى التأكد من أن هذه المعايير يتم وضعها وتحقيقها على المستوى المناسب (الشحنة،٢٠١٢، ص١٢٨).

كما يؤكد ضمان الجودة والأعتماد بأن الأهداف والغايات الأكاديمية للمؤسسة سعت بصدق لتحقيقها بفاعلية من الموارد المتاحة حالياً، وأن المؤسسة قد أثبتت قدرات وفعالية البرامج التعليمية، ومدى صلاحيتها خلال فترة الاعتماد (National Board of Accreditation (NBA),2019,p.9)

هذا وتتعدد وتتنوع مؤسسات الاعتماد في معظم دول العالم المتقدمة، وبذلك تتعدد وتتنوع معايير الاعتماد من دولة لأخرى، وقد صاحب ذلك اختلاف الركائز التي يستند عليها نظام الاعتماد، والتوجهات الفكرية لضمان الجودة في تلك الدول، ومن هنا دعت الحاجة إلى عرض بعض الخبرات الدولية في مجال الاعتماد الجامعي بهدف الاستفادة منها في تطوير الاعتماد الجامعي بمصر.

هيئات الاعتماد الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية:

نبذة عن ضمان جودة التعليم واعتماد مؤسساته فى الولايات المتحدة الأمريكية:

في أوائل القرن العشرين نشأت العديد من وكالات الاعتماد في أمريكا، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية وكان هدف هذه الوكالات تحديد معايير ومؤشرات لقبول الطلاب في مؤسسات التعليم الجامعي وتحويل الطلاب من جامعة إلى أخرى(الدهشان،٢٠٠٧، ص١٤).

وتتمتع المؤسسات الجامعية فى أمريكا باستقلالية كبيرة وسلطة تمثلها مجالس إدارة هذه المؤسسات، ومن أجل ضمان حد معين من معايير الجودة الأساسية فإن ممارسة الاعتماد هى وسيلة غير حكومية لتقييم الأداء الجامعى، ويوجد لهذا الغرض ٦ مؤسسات يعتمدها مجلس اعتماد التعليم العالى Council For Higher Education Accreditation (CHEA) ، والذى أنشأ بهدف إيجاد مؤسسة قومية تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد لمنظمة الوطنية الوحيدة في الولايات

المتحدة، وهي تركز حصريًا على التعليم العالي ، وتعترف بمنظمات الاعتماد الأمريكية ، بما في ذلك الإقليمية والوطنية ذات الصلة بالوظيفة والوطنية، و يحكمه إدارياً مجلس مكون من ٢٠ شخصاً من رؤساء الكليات والجامعات، وهي تقوم بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة فى مجال التعليم العالى بناء على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد(CHEA at a Glance,2019).

مفهوم الاعتماد الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية:

يعد الاعتماد الجامعي في أمريكا مدخلاً لتوكيد الجودة والتحسين لمؤسسات التعليم الجامعي، وينفذ عن طريق هيئات الاعتماد المختلفة، وذلك من قبل متطوعين من الكليات والجامعات، وفي حالة الاعتماد البرنامجي يشترك أفراد من المهن التي يخدمها البرنامج Middle State Commission). of Higher Education,2010).

ويعتبر الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها ضمان جودة المؤسسات الجامعية المعنية بالتعليم وبرامجها، وتقوم به هيئات خاصة لا تهدف إلى الربح ولا تخضع للحكومة، وهو نظام يعكس ما تخضع إليه الجامعات من اللامركزية، ولكل هيئة اعتماد لائحتها الداخلية التي تصنع الإطار العام لعملية الاعتماد (حسن، ٢٠١٠، ص٣٥).

ويقصد بالاعتماد الأكاديمى بالولايات المتحدة الأمريكية: المراجعة لجودة مؤسسات وبرامج التعليم العالي بها ، حيث يعد الاعتماد طريقة رئيسية يعترف بها الطلاب والعائلات والمسؤولون الحكوميون والصحافة أن هناك مؤسسة أو برنامج يوفر تعليماً جيداً (CHEA, About .Accreditation,2020)

سمات منظومة التعليم العالي في الولايات المتحدة:

وتتسم هذه المنظومة بما يلي:

أولاً: أن تنظيم مؤسساته يشبه إلى حد كبير تنظيم المؤسسات الخاصة التي تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة مركزية تتمثل عادة بما يشبه مجلس الإدارة.

ثانياً: يشكل التنافس بين مؤسسات التعليم العالي واقعاً مقبولاً بشكل عام، يتمثل بالسعي إلى استقطاب

للموارد البشرية عالية الكفاءة واستقطاب للطلبة المتميزين، والسعي إلى الوصول إلى إنتاجية عالية في الأبحاث، مع ما يتطلب ذلك من سعي إلى استقطاب الموارد المالية، بخاصة تلك المتوافرة بشكل كبير عبر المؤسسات غير التابعة للحكومة وقطاع الأعمال.

وهكذا تقع مسئولية تأمين فعالية التعليم العالي واستمراريته على هذه المؤسسات نفسها، إذ أن أي خلل قد يشوب هذه الفعالية يؤثر على سمعة المؤسسة وقد يفقدها مواردها وطلبتها وأعضاء هيئات التدريس فيها فتذهب لغيرها من المؤسسة المنافسة Aldemaro Romero). Jr.,2014,p.58)

أهداف الاعتماد الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية:

تحدد الرابطة الغربية للمدارس والكليات Western Association of Schools and Colleges (WASC) أهداف الاعتماد الجامعي في أمريكا كما يلي (Western Association of Schools and Colleges (WASC), 2001, p123):

- التأكيد للمجتمع أن المؤسسة قد اعتمدت واستوفت المعايير المطلوبة.
- النهوض بالموسوعه التربوية والارتقاء بجميع عناصرها.
- تحقيق المعايير ومستويات الجودة التربوية اللازمة لتقييم وتحسين الأداء المؤسسي.
- تعزيز ثقافة الأدلة والشواهد بهدف تطوير مؤشرات الأداء.
- تطوير نظم المراجعة والتقييم الذاتي والمحاسبية.
- تعزيز التبادل الفعال بين المؤسسات العامة والمستقلة الذي يعمق مبادئ التحسين والتطوير.
- تغذية سوق العمل بأفضل الخريجين، وجعل فرصة الطالب على التوظيف أفضل، وثقة أصحاب الأعمال في خريجي الجامعات مما يرقى بالمهن ويطورها، ومساعدة الجامعات في الحصول على التمويل الكافي والضروري من الحكومة (Bill,2000,p64)
- التأكد من أن المؤسسة تستوفى المعايير التى تضعها جهات الاعتماد، كما يستهدف الاعتماد الجامعى بالولايات المتحدة الأمريكية إشراك المسئولين التربويين فى التخطيط والتقويم المؤسسى (Judith Saton,2006,p.p12-16).

أهمية الاعتماد الجامعى فى الولايات المتحدة:

ويمكن بلورة هذه الأهمية في النقاط التالية:

- كسب ثقة القطاع الخاصPrivate Sector: حيث تبحث المؤسسات والأفراد عن أدلة الاعتماد عند اتخاذ قرارات بشأن التبرعات الخاصة(The Higher Learning Commission,2003).
- تأكيد جودة التعليم الجامعي الأمريكي وتطويره (Ghoneim, Mohamed M. & Witte James E,2009,p42).
- تسهيل عملية تحويل الطلاب بين المقررات، والبرامج، والكليات والجامعات (Ghoneim Mohamed M,2009,p43).
- خدمة المصالح والاحتياجات العامة: حيث يعتبر الاعتماد أداة مساعدة لجميع أفراد المجتمع في تحقيق أهدافهم (Council for Higher Education Accreditation (CHEA),2003,p1).
- المحافظة على القيم الأكاديمية للتعليم الجامعي الأمريكي: حيث يعمل الاعتماد على تحقيق قيم الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية (Middle States Commission on Higher Education (MSCHE),2006,p1).

مزايا الاعتماد في الولايات المتحدة:

ويتميز الاعتماد في أمريكا بالآتي(Hegii,op.cit,p.1):

١- أنه يعد وسيلة لإجراء التقييم بشكل غير رسمي من قبل الحكومة.

٢- يعمل على خلق ثقافة التحسين المستمر للجودة الأكاديمية للجامعات ورفع مستوى التعليم بها.

٣- يساعد على إشراك أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين في التقييم المؤسسي والتخطيط للتحسين.

٤- يعمل على وضع معايير للشهادات المهنية والتراخيص والحصول على الاعتماد.

معايير الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة :

وتتمثل أهم هذه المعايير فيما يلي (CHEA at a Glance,2019):

١-تعزيز الجودة الأكاديمية وارتقاء الطلاب .

٢-النهوض بالجودة الأكاديمية باعتبارها جوهر الاعتماد.

٣- الشفافية وتوضيح المساءلة العامة عن الأداء، حيث تشمل التوقعات المتعلقة بكل من: أداء منظمات الاعتماد، أداء المؤسسات أو البرامج المعتمدة إن أمكن، أداء منظمات الاعتماد المشاركة في النشاط الدولي.

٤-المحافظة على هيكل اعتماد فعال ومنظمة تعمل على تنفذ المعايير والسياسات والممارسات وتحافظ على الخصائص التنظيمية.

تقدم منظمة اعتماد معترف بهادليل على أنها تنفذ المعايير والسياسات والممارسات.

هيئات الاعتماد الجامعى بالولايات المتحدة الأمريكية:

تتكون هيئة الاعتماد من أعضاء ذوي قدرة وخبرة كافية بمعايير الاعتماد ومؤهلين ومدربين للقيام بعمليات التقويم (Council for Higher Education Accreditation (CHEA),2006)، كما تتعدد هيئات الاعتماد والجهات المسئولة عنه، حيث توجد مؤسسات اعتماد تابعة للحكومة الفيدرالية، وأخرى خاصة، كما توجد ثلاثة أنواع من الهيئات المسئولة عن الاعتماد وهي كالاتى:

١. هيئات اعتماد إقليمية: Regional Accrediting Agencies:

وهذه الهيئات تعمل في ست مناطق بالولايات المتحدة، حيث تقوم باعتماد المؤسسات، ويبلغ عدد هذه الهيئات حوالي ٢٩٦٣ هيئة اعتماد إقليمي، وقد تم منح الاعتماد الإقليمي لحوالي ٩٧,٤ % من الكليات والجامعات (Vickie Schary,2010,p.p3-12)، وهيئات الاعتماد الإقليمية هي هيئات غير ربحية تختص باعتماد برامج التعليم بالمؤسسات العامة والخاصة، المتربحة وغير المتربحة، ذات العامين والأربعة أعوام، المانحة للدرجات العلمية أو الغير مانحة، وذلك من خلال المراجعة الشاملة لها(Judith S. Eaton,2003,p192).

٢. هيئات اعتماد قومية: National Accrediting Agencies:

وهي هيئات تعتمد كل من المؤسسة العامة والخاصة، المتربحة وغير المتربحة من المؤسسات أحادية الهدف، فهو التركيز على رسالة معينة مثل مؤسسات التعليم من بعد (Ibid.,p193)، ويبلغ عدد هذه الهيئات حوالي ٣٤٥٨ هيئة اعتماد قومية، وقد تم منح الاعتماد القومي لحوالي٣٥,٩%من الكليات والجامعات المانحة للدرجات، و٦٤ %من الكليات والجامعات غير المانحة، و٢٢,٩%من المؤسسات غير المتربحة، و٧٩ % من المؤسسات المتربحة-Vickie Schary,op. cit., p.p 3) 12).

٣. هيئات اعتماد متخصصة Specialized Accrediting Agencies:

تعمل هذه الهيئات في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وتختص باعتماد البرامج المتخصصة، أو أقسام أو كليات ذات تخصص معين، وبعض المؤسسات أحادية الهدف مثل برامج (الطب أو الهندسة أو التربية... إلخ)، كما أن بعض هذه الهيئات المتخصصة تعتبر هيئات دولية (Ibid, p.p14).

أنواع الاعتماد الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية:

هناك نوعان أساسيان من الاعتماد التعليمي بالولايات المتحدة ، أحدهما يُشار إليه على أنه "مؤسسي" والآخر يُشار إليه على أنه "متخصص" أو "برنامجي"، حيث ينطبق الاعتماد المؤسسي على مؤسسة بأكملها ، مما يشير إلى أن كل جزء من أجزاء المؤسسة يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة،و عادة ما ينطبق الاعتماد المتخصص أو البرنامجي على البرامج أو الأقسام أو المدارس التي تشكل جزءاً من مؤسسة ما قد تكون الوحدة المعتمدة كبيرة مثل كلية أو مدرسة داخل جامعة أو صغيرة كمنهج دراسي داخل تخصص، كما تقوم معظم الوكالات المتخصصة أو البرامجية بمراجعة الوحدات داخل مؤسسة التعليم العالي المعتمدة من قبل وكالة الاعتماد المؤسسي، ومع ذلك ، تعتمد بعض الوكالات أيضاً المدارس المهنية وغيرها من المؤسسات المتخصصة أو المهنية على مستوى التعليم العالي ، وبالتالي قد تعمل وكالة "متخصصة" أو "برنامجية" أيضاً بصفتها وكالة "مؤسسية"(U.S. Department of Education,2020).

وقد تأسس مجلس اعتماد التعليم العالي Council for Higher Accreditation CHEA Education عام ١٩٩٦م وهو مجلس قومي خاص لا يستهدف الربح ويقوم بتنسيق عملية الاعتماد في الولايات المتحدة، ويضم في عضويته ٣٠٠٠ كلية وجامعة، ويضم أكثر من ٦٠ مؤسسة اعتماد قومية أو إقليمية أو متخصصة، ويدير المجلس هيئة مكونة ١٧ شخصية تشمل رؤساء الجامعات والعمداء وممثلي المؤسسات والشخصيات العامة (Ewell Peter TV,2001,p.15)

المتطلبات الإدارية والتنظيمية للوكالة المانحة للاعتماد الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية:

قد اشترط القانون الأمريكى أن تكون الوكالة المانحة للاعتماد مقبولة من قبل المنشأة التعليمية وهيئات الترخيص ونص القانون على المتطلبات الإدارية والتنظيمية الآتية (Hegii,op.cit,p.14):

- أن تكون وكالة الاعتماد وكالة حكومية أو إقليمية أو وطنية أوجمعية توضح القدرة والخبرة للعمل كوكالة اعتماد.
- أن يكون للجمعية عضوية طوعية في اعتماد هذه المؤسسات كأحد أغراضها الأساسية؛ أو من أجل أغراض المشاركة في برامج ED أو برامج فيدرالية أخرى.
- يجب على الجمعية إما إجراء الاعتماد من خلال العضوية الطوعية أوتنظيم الأفراد المشاركين في مهنة أو وكالة أويجب أن يكون للجمعية كهدف أساسي لبرامج الاعتماد داخلهاالمؤسسات التي تم اعتمادها بالفعل من قبل وكالة أو جمعية أخرى معترف بها من قبل الأمين.
- يجب أيضاً أن تكون وكالات الاعتماد أو الجمعيات التي تستوفي المعيار الأول أو الثالث منفصل إدارياً ومالياً ومستقلاً عن أي تجارة مرتبطة أو تابعةمنظمة أو منظمة عضوية لاعتماد المؤسسات الجامعية.

معايير الاعتماد في الولايات المتحدة:

على الرغم من اختلاف معايير الاعتماد من ولاية لأخرى، إلا أن هناك اتفاق على معايير محددة حددتها الحكومة الفيدرالية، حيث تمثلت أهم المعايير التي تسير عليها الهيئة لاعتماد الهيئات التعليمية أو برامجها، المتمثلة في الآتي: مدى تحصيل الطالب للمقررات الدراسية، توفير الأجهزة والموارد، إدارة المؤسسات التعليمية وتمويلها، ما يقدم من خدمات للطلاب، شروط قبول الطلاب بالجامعات، مدى تقبل شكاوى الطلاب، تعيين أعضاء الهيئة التدريسية والمنتدبين، نتائج التعليم (Micheal,2010,149).

مهام واختصاصات مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA:

يقوم مجلس اعتماد التعليم العالى بالولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من المهام من أبرزها مايلى(Elsemon Holn,2002,p.15) :

- وضع لائحة تضم قائمة لمعايير الأداء بمستوياتها المختلفة ووظائفها.
- التعاون المستمر بين المعاهد والمؤسسات الخاصة بتقييم الأداء بهدف نقل الخبرة وتطويرها.
- منح شهادات الاعتماد والصلاحية وإعلانها على المستوى العالمي والمحلي.
- تقويم المؤسسات سنوياً، ثم التقويم المستمر كل خمس سنوات.

وقد حدد مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA سبعة معايير يتم في ضوئها تقييم أداء مؤسسات التعليم الجامعي وهي (Council for Higher Education Accreditation (CHEA),op. cit., p.p9-16):

١. رسالة المؤسسة: التي توضح غرض التعليم في كل مؤسسة.
٢. البناء التنظيمي المؤسسي: والذي يبين ملاءمة بناء المؤسسة لمتطلبات الجودة ومعاييرها.
٣. موارد المؤسسة: التي توضح آلية تقديم الدعم الكافي لتحقيق جودة التعليم.
٤. المحتوى الدراسي والتعليم: من حيث ملاءمة هذا المحتوى للمبادئ التى وضعتها وكالات الاعتماد.
٥. الدعم الذاتي للكلية: كفاءة الكليات المشاركة في تقديم التعليم من حيث الموارد والتسهيلات والمعدات.
٦. الدعم الطلابي: الإرشاد الطلابي والتوجيه وتقديم التسهيلات اللازمة.
٧. نتائج التعلم: تقويم المؤسسة لجودة التعليم القائم على إنجاز الطلاب.

آليات ضمان الجودة فى التعليم العالى فى الولايات المتحدة :

وتشتمل هذه الآليات على العناصر التالية ولكن ليس بالضرورة توافر جميع هذه العناصرفى كل حالة (Middle States Association of Colleges and Schools,2020):

- مراجعة داخلية: هناك بعض الجامعات العريقة التي تكتفي بذلك ولا تطلب الاعتماد من الهيئات المعنية مكتفية بالشهرة التي تتمتع بها، بينما هناك بعض المؤسسات التي تتحاشى الدخول في آلية الاعتماد خوفاً من عدم الحصول عليه من الهيئة المعنية، وكلتا الحالتين تحملان تبعات ليس أقلها حرمان المؤسسة وطلبتها من المنهج الدراسية ومن المساهمة المالية من الحكومة الفدرالية ومن بعض الجهات الأخرى.
- مراجعة من قبل نظراء أكاديميين على شكل زيارة تفقدية من أعضاء خارج المؤسسة.
- نظام اعتمادي واسع يشمل تدخل حوالي ثمانين هيئة كل في نطاقها الجغرافي أو ميدان اختصاصها.

وإلى جانب الاعتماد الأكاديمي الجامعي هناك أيضاً في الولايات المتحدة الاعتماد المهني مثل اعتماد المهن التربوية Accreditation of Professional Education Units، أي أن مؤسسة التعليم العالي التي تحصل على الاعتماد المؤسسي تطلب أيضاً الاعتماد المهني لأقسامها المهني (Accreditation Guide,op. cit.,p.29).

إجراءات ومراحل الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة:

تسير إجراءات اعتماد منظومة التعليم بأمريكا على النحو التالي "(U.S. Department of Education,2020):

- تتقدم الجامعة التي تنشد الاعتماد بطلب لهيئة الاعتماد طلب الاعتراف الأولي.

- يتم إخطار الوكالات التي تم الاعتراف بها من قبل السكرتير رسمياً بتاريخ انتهاء فترة الاعتراف الخاصة بها في خطاب في كل مرة يتم فيها منح الاعتراف أو تجديده.
- تضمن عملية مراجعة الطلب التي تجريها الإدارة التطبيق والملاحظة لبعض التقييمات الميدانية للوكالة و / أو أنشطة صنع القرار من قبل موظفي مجموعة الاعتماد.
- عندما يكمل موظفو القسم تقييمهم لطلب الوكالة للاعتراف ، يتم وضع طلب الوكالة على جدول أعمال اجتماع اللجنة الاستشارية الوطنية للجودة المؤسسية والنزاهة (NACIQI)، و هي لجنة استشارية اتحادية تعمل وفقًا لمتطلبات قانون اللجنة الاستشارية الفيدرالية.
- تقوم الهيئة بإصدار قرار بالاعتماد دون شروط، أو منح الاعتماد بشروط، أو رفض الاعتماد في مدة أقصاها عامين من تاريخ التقدم بطلب الاعتماد(Nuffic,2019,p.19).
- إذا صدر قرار بالاعتماد، والذي مدته خمس سنوات، ينبغي على الجامعة أن تبرهن خلال هذه الفترة أنها مستمرة في تطبيق المعايير، حيث يتم مراجعة المؤسسات والبرامج في فترة من ٥-١٢ سنوات، وقبل الحصول على الاعتماد الكامل تمنح المؤسسة وضعاً أولياً يطلق عليه عدة مسميات مختلفة منها: معتمدة مبدئياً، أو معتمدة مؤقتاً، أو تحت الاختبار وفي حالة ظهور أوجه نقص في المؤسسة الراغبة في الاعتماد، يجوز أن توضع تحت الاختبار (عبد العزيز، حسين،٢٠٠٥، ص٥١٤).

هيئات الاعتماد الجامعى فى إنجلترا

نبذة عن نظام جودة التعليم والاعتماد الجامعى فى إنجلترا:

بدأ تطبيق نظام الاعتماد فى بريطانيا بشكل عام فى مرحلة التعليم قبل الجامعى تحت مسمى التفتيش فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ثم انتقل إلى مؤسسات التعليم العالى تحت إشراف و مسئولية مؤسسات غير حكومية، ولكن بدعم من الحكومة، وتُعد الجهة المسئولة عن الاعتماد فى المملكة المتحدة البريطانية هى "مجلس الاعتماد البريطانى"، حيث يعمل على تحسين مؤسسات التعليم من خلال تأسيس نظام للاعتماد وفحص إجراءات التخطيط لدعم وتقديم المشورة لتلك المؤسسات بشأن تحسين معاييرها (British Accreditation Council).

واعتباراً من عام ٢٠٠٤م فقد أصبح لزاماً على جميع مؤسسات التعليم العالى فى إنجلترا تقديم معلومات عن قبول الطلاب واستمرارهم وتخرجهم، وعن أنظمة ضمان الجودة المطبقة فى التعليم العالي (Kehem, B. M.,2018,p.22).

مفهوم الاعتماد الجامعى فى إنجلترا:

وهو يعني الاعتراف الرسمي من قبل وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي (QAA) Quality Assurance Agency for Higher Education ، أن تلبي المؤسسة الجامعية معايير الجودة الخاصة بها، باعتبار الوكالة هي الجهة المسئولة عن تطوير واعتماد هيئات التعليم الجامعي ومراجعة

الإجراءات المخطط لها والعمل على تقديم المشورة والإرشاد لها لتحسيين معاييرها British Accreditationcouncil,2007) .

أهداف الاعتماد الجامعى فى إنجلترا:

حدد مجلس الاعتماد البريطانى أهداف الاعتماد الجامعى فى جميع الولايات على النحو التالي (Tricia Ryan,2015,p.12):

- تقديم النصح ودعم المنشأة التعليمية.
- تقديم دليل مستقبل للطلاب الذين يبحثون عن تعليم عالٍ أو تعليم للكبار فى مؤسسة خارج الدولة.
- تقديم ضمان للمكانة الجيدة للمؤسسة التعليمية والأقسام الحكومية والهيئات الأخرى.
- تمكين المؤسسة التعليمية من أن تعلن بأنها قد قبلت متطوعة التفتيش المستقل وأنها قد حققت الشروط والمعايير اللازمة للاعتماد.
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالى لوضع إطار الدرجات العلمية والألقاب الجامعية .(Linney Direct,Adamsway,Mansfield,2005,p.5)

ضمان الجودة والاعتماد للتعليم العالى فى المملكة المتحدة البريطانية:

على الرغم من أن الجامعات في بريطانيا مستقلة غير أن معظمها يعتمد على تمويل من الحكومة، ولضمان استمرار كفاءة هذه الجامعات تم إنشاء وكالة (QAA) ، وهي وكالة على مستوى المملكة المتحدة تغطي إنجلترا وأيرلندا الشمالية واسكتلندا وويلز، تأسست في عام ١٩٩٧م كمؤسسة خيرية مسجلة وشركة محدودة بضمان ، تتمثل مهمتها الأساسية في حماية المعايير وتحسين جودة أعلى في المملكة المتحدةالتعليم، وتستخدم وكالة ضمان الجودة عدداً من طرق المراجعة لأنواع مختلفة من مقدمي التعليم على المستوى الجامعي في المملكة المتحدة، بما في ذلك مختلف كليات الجامعة وكليات التعليم الإضافي ومقدمي الخدمات البديلة أيضاً فيما يتعلق بالبرامج المهنية الدولية (ENQA Panel report on QAA,2013).

** طرق وأساليب مراجعات وكالة ضمان الجودة QAA:

تعتمد وكالة ضمان الجودة على خمس مراحل أساسية للحصول على الاعتماد وهي كالآتى (QAA,2019,P2-3):

١. مرحلة التقديم:

على كل جامعة أو كلية تقديم طلبات الحصول على الاعتماد باستخدام من خلال تقديم استمارة الطلب التي يؤكد قبول المؤسسة الشروط والأحكام التي تحددها هيئة الاعتماد، حيث تفحص وكالة ضمان الجودة النماذج لتحديد ما إذا كانت المؤسسة تفي بالمعايير.

٢. اختيار المؤسسات الملائمة و تحديد الزيارة الاستطلاعية:

حيث يتم من قبل وكالة ضمان الجودة، بناءً على حجم المؤسسة ومدى قدرتها على منح التعليم، التوصية بشأن المؤسسة الملائمة للقيام بالمرحلة الثالثة، وعندما تقرر وكالة ضمان الجودة أن المؤسسة غير مستعدة لذلك توصي اللجنة بأن المؤسسة غير مؤهلة لإجراء المرحلة التالية من مراحل التقديم.

٣. المراجعة:

وفي هذه المرحلة يتم تحديد زيارة المراجعة من قبل الوكالة، بناءً على الحجم الفعلي للمؤسسة وكفاءتها ، وتنتهي هذه الخطوة بتوصية من فريق المراجعة إلى وكالة ضمان الجودة لجنة الاعتماد فيما يتعلق بما إذا كانت المؤسسة تلبي المعايير المطلوبة.

٤. الاعتماد:

ويتم هنا اتخاذ قرار منح الاعتماد وفقًا لتقدير وكالة ضمان الجودة وحده الجنة الاعتماد فقط للمؤسسات التي استوفت جميع المعايير المطلوبة ، ويتم تأجيل قرار منح الاعتماد حتى الانتهاء من الإجراءات الواردة في خطة عمل المؤسسة وستكون وحدها تقدير هيئة ضمان الجودة للمؤسسات الأخرى.

٥. تجديد الثقة (المتابعة بعد الاعتماد):

حيث يكون لزاماً على المؤسسات المعتمدة إكمال المرحلة الخامسة من مراجعة منتصف الدورة الاعتمادية بنجاح من أجل الاحتفاظ بالاعتماد لمدة أقصاها خمس سنوات، حيث يتم في منتصف الدورة الاتفاق على المراجعة بين المؤسسة ووكالة ضمان الجودة ، شريطة أن تحدد وكالة ضمان الجودة آخر موعد يمكن فيه إكمال المرحلة الخامسة، و إذا لم تخضع المؤسسة – لأي سبب – للمرحلة الخامسة فسيتم الاعتماد تنقضي تلقائيًا في نهاية فترة ثلاث سنوات من تأكيد الأهلية .

أنواع الهيئات المسئولة عن الاعتماد الجامعى فى إنجلترا:

تعُد جودة التعليم العالي في بريطانيا معترف بها عالمياً في جميع أنحاء العالم، وقد تم تعزيزها مؤخراً من خلال إنشاء هيئتين وطنيتين لضمان الجودة، وهما (M.M. Gandhi,2013,p.p124-125):

١. مجلس تمويل التعليم العالي لإنجلترا (HEFCE)، الذي يقوم بتقييم صارم لجودة التدريس.

٢. مجلس جودة التعليم العالي (HEQC)، الذي يقوم بمراجعات صارمة لضمان الجودة والإجراءات التي طورتها كل جامعة لمراقبة برامجها الخاصة (Linney Direct,Adamsway,Mansfield,op. cit. ,p.7).

كما يمكن الإشارة كذلك لأهم الهيئات المسئولة عن الاعتماد الجامعي في إنجلترا والمتمثلة في:

١- مجلس الاعتماد البريطاني (BAC):

يتم الاعتماد المؤسسي على المستوى الجامعي في بريطانيا من خلال مجلس الاعتماد البريطاني British Accreditation Council (BAC) والذي تم إنشاءه في أواخر القرن التاسع عشر، وهو يعد أقدم هيئة اعتماد وطنية مستقلة للاعتماد ، وينحصر دور هذه الهيئة في التأكد من التزام المؤسسات التعليمية بكافة المعايير التي وضعها المجلس، ولكنها لا تمتلك سلطة في اعتماد المؤسسات الجامعية(عبد الهادي، ٢٠٠٥، ص٦٤)، وتعتمد عملية اعتماد BAC على مراجعة متعمقة للمؤسسات حيث يتم فحص المؤسسات المعتمدة كل أربع سنوات بزيارة مؤقتة خلال الفترة الفاصلة(UkEducation.info,2020,) .

حيث تخضع جميع جامعات المملكة المتحدة وغيرها من الهيئات التي تمنح الدرجات (الهيئات المعترف بها) ، سواء كانت ممولة أو غير حكومية ، للمراجعة من قبل وكالة الـ (QAA) Quality Assurance Agency for Higher Education ، ويتم تقييم الجامعات ودوراتها بشكل فردي من قبل وكالة ضمان الجودة، تجري وكالة ضمان الجودة عمليات مراجعة تستند إلى مراجعة النظراء ومراجعات قائمة على مؤسسات التعليم العالي، كما تتم مراجعة صحة المعلومات المتعلقة بالجودة وكفايتها، والتي تنشر من قبل مؤسسات التعليم العالي,(.Ibid).

إجراءات الاعتماد الجامعى فى إنجلترا:

تتمثل إجراءات المؤسسات التعليمية الراغبة في الاعتماد من مجلس الاعتماد البريطاني فيما يلي (British Accreditation Council, op. cit):

١. الفحص: ويوجد له ثلاث مراحل لإجرائه:

- **المرحلة الأولى: فحص الوثائق.**
- **المرحلة الثانية: الفحص الذي يرتكز على الامتثال للمتطلبات القانونية.**
- **المرحلة الثالثة: التفتيش.**

٢. الاعتماد المستمر طبقاً للشروط الاتية:

- **تلبية المؤسسة لعدد من الطلبات وعدم مراعاة ذلك يجعل لجنة الاعتماد بتعليق أو سحب الاعتماد منها.**
- **تقديم المؤسسة تقريراً سنوياً فى أول نوفمبر من كل عام لاعلام مجلس الاعتماد باى تغيرات ذات تاثير على معايير الاعتماد.**
- **القيام بزيارة مفاجئة أثناء السنة الثالثة بهدف التعرف على مدى احتفاظ مؤسسات التعليم العالى بتطبيق معايير الجودة (M.M. Gandhi, op. cit. ,p.129) .**

٣. إعادة الفحص:

تخضع مؤسسات التعليم العالى لإعادة فحص بشكل كامل كل خمس سنوات، وقد يُمد الاعتماد لفترة زمنية لا تزيد عن سنة واحدة.

معايير الاعتماد الجامعى فى إنجلترا والمملكة المتحدة:

تدور معايير الاعتماد الجامعى فى إنجلترا حول المحاور التالية: (Joanne Rachel Naidoo,2019,p.94)

- استقلالية الجامعة عن الجهة المالكة.
- تأمين بيئة تعلم مناسبة.
- ضمان التمويل المالى.
- تأمين نظام لصمان الجودة.
- وجود ممتحنين خارجين وإسهام الاستشارين من هيئات ومراجع أكاديمية فى مجالات المراقبة والتطوير المستمر (Hassan Al-Haj Ibrahim,2014,p.107).

مزايا الاعتماد الجامعى فى إنجلترا:

تتميز إنجلترا بتحقيق نظم الاعتماد وتطبيق الجودة فى جميع مراحل التعليم، وخاصة فى مؤسسات التعليم العالى ومن أهم مايميز الاعتماد الجامعى مايلى:

١. الشفافية، بمعنى أن تكون إجراءات الاعتماد واضحة ومعلنة ومتاح المعلومات عنها للرأى العام بشكل مباشر(Linney Direct, Adamsway, Mansfield,2005,p.12).

٢. المحاسبية.

٣. الاستقلالية.

٤. الحصول على ما يدعم تحسن التعليم ومخرجاته.

٥. إتاحة مناخ التقويم الذاتى.

٦. تكامل كل من التفتيش وتقديم النصح والتقويم الذاتى.

٧. التركيز جدياً على معايير التحصيل وجودة التعليم (Michaela Martin,2007,p.5).

ولكن يؤخذ على هذه الطريقة في رأي البعض ما يلي (السيد،٢٠٠٩،ص١٢):

- المركزية التي قد تتضمن قدراً من البيروقراطية والسياسة.
- التخوف من التفتيش الخارجي رغم تزايد الإحساس بالمشاركة.
- صعوبة وضوح الدور المحلي.

هيئات الاعتماد الجامعى فى الهند:

نبذة عن نظام جودة التعليم الجامعى واعتماده فى الهند:

إن نظام التعليم العالي في الهند هو ثالث أكبر نظام في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، والهيئة الرئيسية التي تحتكر المستوى الثالث هي لجنة المنح الجامعية (University Grants Commission (UGC بالهند، والتي تعمل على تحديد المعايير وتقديم المشورة للحكومة وتساعد في التنسيق بين الجامعات والدولة، ويتم الإشراف على الاعتماد بالتعليم العالي من قبل ١٢ مؤسسة مستقلة قامت بإنشائها لجنة المنح الجامعي(Education in India,2010)، إن إجراءات الاعتماد ومعاييره التي يحددها المجلس قد أثارت الكثير من الممارسات الصحية في المؤسسات التربوية على المستوى الجامعي وأصبح التحدي لبلوغ الاعتماد جزءاً لا يتجزأ من كيانها، كما يمثل المجلس القومي للتقييم والاعتماد NAAC على إنشاء خلية داخلية في جميع هيئات التعليم الجامعي بشكل عام والهيئات التي تم اعتمادها بشكل خاص، وإنشاء هذه اللجنة هو شرط مسبق لأي مؤسسة لإعادة الاعتماد (National Assessment and Accreditation Council (NAAC)، ولتحقيق التميز بالمؤسسات، عملت لجنة المنح الجامعية UGC على تطوير مفهوم المؤسسات ذات القدرة على التميز Institutions with Potential for Excellence وذلك من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات، وهي: قدرة الجامعة ككل على التميز، وقدرة المراكز ذات البرامج المتخصصة على التميز، وقدرة الأقسام والكليات على التميز(Sukhadeo Thorat,2006,p.14).

مفهوم الاعتماد الجامعى فى الهند:

هي عملية إعلان الجودة الذي يتم بموجبه تقديم خدمات وعمليات المؤسسة التعليمية في حالة استيفاء المعايير المطبقة بالوكالة ليتم منح المؤسسة الاعتماد من قبل هيئة خارجية (Surech,2019,p-2).

أهداف الاعتماد الجامعي في الهند:

وتتحدد أهم أهداف الاعتماد بالهند فيما يلي (National Assessment and Accreditation Council,2003,p.142) :

- اتخاذ الترتيبات اللازمة للتقييم الدوري واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم الجامعي.
- دعم البيئة الأكاديمية للمؤسسات بهدف تعزيز التعلم والبحث العلمي.
- ويساعد الاعتماد الجامعي بالهند على تعزيز مجموعة من القيم الأساسية ومنها المساهمة في التنمية الوطنية، وتعزيز كفاءات الطلاب على المستوى العالمي، وتشجيع مبدأ المحاسبية، وتعزيز تفعيل التكنولوجيا، والسعي لتبني منهجية التميز في التعليم (Ibid.,p.143)
- تشجيع التقييم الذاتي والمساءلة والاستقلالية والابتكارية بالتعليم العالي (Mohsen Talebzadeh Nobarian& Masoumeh Abdi,op. cit.,p.24)

أهمية الاعتماد الجامعى فى الهند:

تكمن أهمية الاعتماد الجامعى بالهند فى النقاط التالية:

١. مساعدة مؤسسات التعليم الجامعي على معرفة نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة لها، وذلك من خلال عمليات تقويم ومراجعة غير شكلية (Antony, S.,2000,p.139)

٢. تزويد الهيئات والمنظمات المساهمة في تمويل الجامعات بمعلومات وبيانات مفصلة عن مجالات الإنفاق اللازمة لتطوير وتحسين الأداء وفق طرق حديثة ومتجددة للتدريس (National Assessment and Accreditation Council, A Profile,op. cit. ,p.142)

٣. تزويد الهيئات والمنظمات المساهمة في تمويل الجامعات بمعلومات وبيانات مفصلة عن مجالات الإنفاق اللازمة لتطوير وتحسين الأداء وفق طرق حديثة ومتجددة للتدريس (أحمد، حسين،٢٠٠٩، ص٢٨).

٤. إمداد المؤسسات بالطرق الابتكارية والحديثة في التدريس، وذلك من خلال الإرشادات التي يقدمها المجلس القومي للتقييم والاعتماد لها (National Assessment and Accreditation Council, A Profile, op. cit ,p.141)

سمات الاعتماد الأكاديمي بالهند:

ومن أبرز هذه السمات منح المؤسسة الجامعية إحساس جديد نحو الهوية الذاتية، وتوفير قاعدة بيانات للجامعات حول مجالات الانفاق اللازمة وتحسن أدائها، وتعزيز التنافس بين المؤسسات داخلياً وخارجياً (أحمد ،حسين، مرجع سابق ، ص٢٦).

أنواع الاعتماد الجامعي في الهند:

يمكن التمييز بين نوعين من الاعتماد الجامعي بالهند، وهما:

١. الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditatio:

ويقصد بالاعتماد المؤسسي للتعليم الجامعي في الهند الاعتراف بضمان جودة المؤسسة في مجموعها As a Whole ، متضمناً بنية حكمها المركزية وكل أقسامها ومراكزها (National Assessment and Accreditation Council (NAAC))، ومن الجدير بالذكر، أنه من أجل تقييم وتصنيف مؤسسات التعليم الجامعي، ومن أجل جعل نتائج التقييم أكثر دقة وموضوعية، فقد قام المجلس القومي للتقييم والاعتماد NAAC بتطوير مقاييس وأدوات لتتناسب مع الوحدات المختلفة بالتعليم الجامعي، فعلى الرغم من أنه لا يوجد اختلاف في تطبيق المنهجية للأداة أو المقياس إلا أنه يوجد اختلاف طفيف في مدى تركيز الأداة أو المقياس على حسب وحدة الاعتماد(Ibid)، ويعتبر المجلس القومي للتقييم والاعتماد NAAC هو المسئول الأول عن تقييم مؤسسات التعليم الجامعي واعتمادها مؤسسياً، أما الاعتماد البرنامجي فتقع مسئوليته على عاتق مجموعة من هيئات الاعتماد غير المجلس القومي للتقييم والاعتماد.

٢. الاعتماد البرنامجي Program Accreditation:

ويطلق على الاعتماد البرنامجي في الهند اعتماد القسم Department Accreditation ويشمل أي قسم Department ، أو مدرسة School ، أو مركز Center تابعاً للمؤسسة، ويقصد به الجودة الأكاديمية للبرنامج وتحقيقه لمعايير الجودة(Ibid).

ويمثل المجلس القومي للتقييم والاعتماد هيئة مستقلة تم إنشاؤها من قبل لجنة المنح الجامعية UGC الهندية بهدف تقييم أداء هيئات التعليم الجامعي ومنحها الاعتماد، وذلك بناء على ت وصيات السياسة القومية للتعليم عام ١٩٨٦م، والتي عملت على توكيد جودة التعليم العالي في الهند (National Assessment and Accreditation Council (NAAC), A Profile، op. cit.)

وتتحدد وظائف المجلس من خلال مجلسه العام General Council GC واللجنة التنفيذية Executive Committee EC، حيث يتم تمثيل كل من مسئولي التعليم، وصانعي السياسات وكبار الأكاديميين كشريحة ممثلة لنظام التعليم الجامعي، ويشغل رئيس لجنة المنح الجامعية UGCمنصب رئيس المجلس العام GC للمجلس القومي للتقييم والاعتماد، أما رئيس اللجنة التنفيذية EC هو أحد الأكاديميين المرموقين وذوي الأهمية للمجلس القومي للتقييم والاعتماد، ومدير المجلس NAAC ، هو رئيسها الأكاديمي والإداري وعضو كل من المجلس العام واللجنة التنفيذية (.Ibid) أنشأ "المجلس الوطني للتقييم والاعتماد" في الهند في العام ١٩٩٤م، في إطار "لجنة تمويل الجامعات"، مع تمتعه بالاستقلالية النسبية، بعد أن تم المطالبة نتيجة الفوضى التي دبت في نظام التعليم العالي من جراء التوسع الكمي الكبير في أعداد مؤسسات التعليم العالي التي رخص لها بالعمل للاستجابة إلى الطلب المتزايد على التعليم العالي، مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين.

وقد امتاز نظام التعليم العالي في الهند قبل ذلك الحين بوجود نظام اختياري للمراجعة من قبل الأقران في الجامعات ووجود برنامج إلزامي لاعتماد مؤسسات وبرامج التعليم التقني (Niradhar Dey,2011).

إجراءات الاعتماد الجامعي في الهند:

تتمثل إجراءات الاعتماد الجامعي بالهند فيما يلي (Torsten Husen & T. Nevilie Postlethwaite,1994,p.24):

- تتقدم المؤسسة التي تنشد الاعتماد بطلب إلى المجلس القومي للتقييم والاعتماد.
- يطلب المجلس من المؤسسة إعداد الوثائق المطلوبة خلال فترة ستة أشهر.
- تقوم المؤسسة بإعداد تقرير الدراسة الذاتية وكافة الوثائق المطلوبة منها.
- تقوم لجنة من فريق النظراء بزيارة المؤسسة للتحقق من تقرير الدراسة الذاتية.
- تقدم لجنة فريق النظراء تقريراً عن المؤسسة.

- يصدر قرار بالاعتماد، وعلى المؤسسة أن تسعى لإعادة الاعتماد وفقاً لمعايير محددة سلفاً.

معايير الاعتماد الجامعي ومجالاته في الهند:

ويعني المجلس القومي للتقييم والاعتماد بالهند الاعتماد بتقييم المؤسسات والبرامج واعتمادها وتعزيز البيئة الأكاديمية الملائمة لبلوغ الجودة وتشجيع التقييم الذاتي والمساءلة والتجديد التربوي في المؤسسات الجامعية مع احترام استقلاليتها والقيام بالأبحاث، واستوار علاقات التعاون الداخلية والخارجية التي تسهل له القيام بمهامه العامة، ويعتمد في عمله على ما هو متعارف عليه عالمياً في كل إجراء يسعى للحصول على تحقيق الضمان للجودة ما بين التقييم الذاتي ومراجعة الأقران (Mohsen Talebzadeh Nobarian& Masoumeh Abdi,op. cit.,p.28)، ويحدد المجلس القومي للتقييم والاعتماد مجموعة من سبعة معايير لتكون بمثابة أساساً تقوم عليه إجراءات تقييم المؤسسات تتمثل في((National Assessment and Accreditation Council (NAAC):

١. المعيار الأول: القيادة والحوكمة Leadership and Governance.
٢. المعيار الثاني: البنية التحتية ومصادر التعلمInfrastructure and Learning Resources
٣. المعيار الثالث: التعليم والتعلم والتقييم Teaching, Learning and Evaluation.
٤. المعيار الرابع: البحوث والاستشارات Research and Consultancy.
٥. المعيار الخامس: دعم الطالب وتقدمه Student Support and Progression.
٦. المعيار السادس: الجوانب المنهجية Curricular Aspects.
٧. المعيار السابع: الممارسات المبتكرة Innovative Practices.

المحور الثالث: (المقارنة -المناظرة) أوجه التشابه والاختلاف بين هيئات الاعتماد الجامعى فى بعض الدول الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند).

تمهيد:

من خلال العرض السابق لنظام الاعتماد الجامعى وهيئاته في كل من (الولايات المتحدة الأمريكية– إنجلترا– الهند) تاتى مرحلة إبراز أوجه التشابه والاختلاف في هيئات الاعتماد الجامعى بالدول موضوع المقارنة، ويلي ذلك توضيح لأهم القوى والعوامل الثقافية التي تقف وراء تلك التشابهات والاختلافات، ويأتي هذا التحليل وفقاً للمنهج المقارن، ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الوصول إلى وضع آليات تصور مقترح لتطوير وتحسين أدوار هيئة الاعتماد الجامعى في مصر وإعادة هيكلتها بما يتفق مع واقعها الثقافي والاستفادة من خبرات دول المقارنة.

وعلى ضوء ما تم من وصف وتحليل لطبيعة نظام الاعتماد الجامعى فى كل من (الولايات المتحدة الأمريكية–إنجلترا–الهند) في المحور السابق، تقوم الدراسة فيما يلي بعقد مقارنة من حيث تحديد أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما في ضوء القوى والعوامل الثقافية الخاصة بكل دولة، وتحديد أسباب التشابه والاختلاف وذلك من خلال عرض المحاور التالية:

أولا: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على نظام جودة التعليم والاعتماد وهيئات الاعتماد الجامعى فى كل من (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند):

١. القوى والعوامل الدينية:

فى الولايات المتحدة الأمريكية: بدأت وكالات الاعتماد فى جميع أنحاء الولايات فى أمريكا كجمعيات للمدارس ومؤسسات التلعيم العالى، وكانت تخدم كثير من المدارس التي لم يتم تأسيسها في البداية كليات أو جامعات، وكان للدين تأثير قوى على إنقسام وكالات الاعتماد لتعتمد المؤسسات التعليمية المرتبطة بالدين؛ فهناك نوعان من وكالات اعتماد المنظمات الوطنية– المهنية القائمة على العقيدة والخاصة، فكان يقوم المراجعون الخمسة القائمون على الدين بمراجعة المؤسسات المرتبطة بالدين أو العقائدية وكانت تمثل نسبة صغيرة من المؤسسات المعتمدة من قبل منظمات الاعتماد الوطنية ٢٤١ مؤسسة ومواقع اعتبارًا من مارس ٢٠١٧م (Hegji,op.cit,p.2).

فى إنجلترا: لا يوجد منهج وطني للتعليم الديني في المدارس البريطانية في إنجلترا– وويلز ، تم الاتفاق على محتوى المناهج الدراسية من قبل سلطات التعليم المحلية (LEAs) ، مع التصديق على المجلس الاستشاري الدائم للتعليم الديني (SACRE) الذي يضم أعضاء من مختلف الجماعات الدينية والمدرسين والمستشارين المحليين(JSTOR,2010,p.57) ، لذلك عندما سعت إنجلترا إلى الاعتماد للمؤسسات التابعة للتعليم الدينى وتحت الشعائر الدينية قامت هيئة الاعتماد بإنجلترا باعتماد الجامعات من خلال مجلس جودة التعليم العالى.

فى الهند: حيث هناك عدد من الجامعات الخاصة التي تديرها المؤسسات الدينية، وخاصة للهندوس والمسلمين والسيخ والمسيحيين والجاين والبوذيين، فإن العديد من هذه الجامعات التي تم إنشاؤها خلال هذه الحقبة –وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المسيحية –لا تزال موجودة حتى اليوم (JSTOR,2010)، لذلك قام المجلس القومي للتقييم والاعتماد بالهند بتحديد هيئة فرعية لها للاهتمام بهذه الجامعات لما لها من استقلالية عن بقية الجامعات.

٢. القوى والعوامل الاقتصادية:

فى الولايات المتحدة الأمريكية: تناول قانون تعليم الدفاع الوطني لعام ١٩٥٨م الدور الفيدرالي في الاعتماد مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، في تعريف مصطلح "مؤسسة التعليم العالي" للأغراض تحديد المؤسسات المؤهلة لتلقي أموال اتحادية للمساعدة في تقديم قروض منخفضة الفائدة للطلاب غير القادرين الذين هم في المرحلة ما بعد الثانوية، لذا اعتمدت NDEA على المحافظة بالمعيار الذي يؤكد على ضرورة أن تكون كافة المؤسسات معتمدة من قبل وكالة أو جمعية معترف بها من قبل مفوض أمريكا.

كمايتم تمويل المنظمات المعتمدة في المقام الأول من خلال الرسوم السنوية من IHEs والبرامج التي هي معتمدة، والرسوم التي تدفعها هذه المؤسسات والبرامج لمراجعات الاعتمات في بعض الحالات، قد تتلقى المنظمة المعتمدة مساعدة مالية من المنظمات الراعية، حيث تحصل المنظمات المعتمدة في بعض الأحيان على أموال لمبادرات خاصة من الحكومة أو المؤسسات الخاصة، يمكن أن تستمد الأموال من المؤتمرات والاجتماعات، حيث أفادت المنظمات أنها أنفقت أكثر من ١٣٧ مليون دولار في الاعتماد ٢٠١٢-٢٠١٣ م (Hegji, op. cit,p.5).

فى إنجلترا حددت حكومات المملكة المتحدة إطار التمويل الواسع للتعليم العالى من الجامعات والكليات والمؤسسات خاصة المعتمدة منها، فهى ممولة من القطاع العام فى المقام الأول ولكنهم مستقلون فلديهم الحرية الفكرية والأكاديمية، ولا يتعين عليها اتباع منهج دراسي تحدده الحكومة، ومع ذلك يحصل جميعهم تقريباً على تمويل حكومي من خلال التعليم العالي من خلال مجالس التمويل.

كما توجد مجالس منفصلة لإنجلترا واسكتلندا و ويلز، وإدارة التوظيف وصناديق التعلم التعليم العالي في أيرلندا الشمالية، كما يتم تمويل الجامعات والكليات فى إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية من خلال الرسوم الدراسية للطلاب(Linney Direct, Adamsway, Mansfield,2005,p.8)

فى الهند:_لا يمكن أن تساعد الأموال المتخصصة للتعليم وحدها في تحسين جودة التعليم العالى ولكنها تقوم على تحفيز الجميع للمشاركة بما في ذلك تحفيز المعلمين والطلاب والإداريين وغيرهم، لتقوم بتقييم كفاءة التعليم العالي في الهند، التي تعمل على تحقيق أهداف كل من العملية التعليمية والسياسة الوطنية للتعليم وبرنامج العمل فى الهند (M.M. Gandhi,2013,p.127).

ويعتمد التعليم في الهند بشكل كبير على الدعم الحكومي وعلى هذا النحو يمكن بصعوبة توليد أموال خاصة للحفاظ على وضعها المستقل والتوسع فيها، والتمويل الحكومي على هذا النطاق الكبير أدى أيضاً إلى خفض الجودة، والحصول على درجات علمية سهلة وتهاون فى الجدارة الأكاديمية والكفاءة، ولذا كان هذا الدافع بالفعل إلى تغيير في هذا النمط، لذلك تم منح لجنة المنح الجامعية (UGC) التفويض الأساسي لمراقبة والحفاظ على مستوى التدريس والفحص والبحث بمختلف الجامعات (Ibid,p.129) .

٣-القوى والعوامل السياسية:

فى الولايات المتحدة الأمريكية:_قد أثرت العديد من العوامل في تشكيل نظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي في مقدمتها وجود سياسة عامة تهتم بالتعليم والتوجه نحو اللامركزية، وبعض العوامل الاقتصادية كالاعتماد الكبير على قوى السوق، والرغبة في منح مؤسساتها التعليمية ومخرجاتها السبق والتميز، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية، حيث يعتبر الاهتمام بالعنصر البشري وحاجات الشعب ومتطلباته الفردية من أهم عوامل في ظهور الاعتماد ونشأته وتعدّد وتنوع لجانه ومعاييره لمواكبة نظم تعليمها واحتياجات سوق العمل (محمد وقرنى،٢٠٠٥، ص٣٢٨).

حيث بدأ الاعتراف الفيدرالي بوكالات الاعتماد في عام ١٩٥٢م ، بعد فترة وجيزة من تمريرمشروع قانون المعلومات الجغرافية لتقييم جودة التعليم وربطها بتحديد المؤسسات المؤهلة لتلقي المساعدة الفيدرالية بموجب مشروع قانون المعلومات الجغرافية، وكان ذلك بدلاً من إنشاء نظامها الخاص لضمان الجودة والاعتماد الفيدرالي، ولكن بعد فترة اختارت الحكومة الاعتماد على وكالات الاعتماد القائمة ووكالات الاعتماد المفترضة لأنها كانت مؤشرات موثوقة لجودة التعليم، وبالتالى تم عملية الاعتراف في مكتب مفوض التعليم الأمريكي لإنتاج قائمة وكالات وجمعيات الاعتماد المعترف بها اتحادياً(Hegji, op. cit.,p.5).

فى إنجلترا: تعتبر وكالة ضمان الجودة هى المسئولة عن ضمان الجودة الداخلية التي أجرتها الجامعات، فهى مستقلة عن حكومات المملكة المتحدة لا يغطيها قانون حرية المعلومات ولكنها ملتزمة بالوفاء بمعايير الانفتاح واستمرارية الجودة، لذلك فهي مملوكة للمنظمات التي تمثل رؤساء الجامعات والكليات في إنجلترا (Sywelem, & Witte, Sywelem, & Witte ,2009,p.p47:49)

فى الهند: بدأت السياسة الوطنية للتعليم فكرة تميز وجودة التعليم العالي في الهند عام ١٩٨٦م، بعد ذلك تم تشكيل المجلس الوطني للاعتماد (NBA) تحت عموم الهند مجلس التعليم الفني (AICTE) والمجلس الوطني للتقدير والاعتماد تحت UGC، وكان الهدف من هيئات الاعتماد هذه تحسين جميع المخرجات مثل الطلاب، الآباء وأصحاب العمل من خلال التقييمات الذاتية والتوصيات التي تديرها الهيئات.

لذا اتخذت لجنة المنح الجامعية (UGC) العديد من المبادرات لاستعادة معايير التعليم العالي وبالتالي السياسة الوطنية للتعليم منذ عام ١٩٨٦م، وأشار هذا إلى التركيز بشكل خاص على الحفاظ على جودة التعليم العالي في الهند مبادرات سياسية معينة، بناء على توصيات برنامج العمل ١٩٩٢م وثيقة قدمت المبادئ التوجيهية لتنفيذ الوطني سياسة التعليم عام١٩٨٦م، ومنذ عام ١٩٩٤م، تم إنشاء لجنة التقييم الوطني(UGC)، ومجلس الاعتماد (NAAC) كهيئة مستقلة لتقييم أداء هيئات التعليم الجامعي والعالي واعتمادها ومقرها الرئيسي بنغالور.

ثانياً: التحليل المقارن:

وبعد إجراء عمليات المقارنة بين هيئات الاعتماد الجامعى فى دول المقارنة الثلاث، تأتي مرحلة التعميم في هذا الجزء للحديث عن أوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند)؛ وفيما يلي توضيحاً لذلك:

أوجه التشابه من حيث إجراءات الاعتماد فى بعض الدول الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند):

- من حيث المعايير والزيارة الميدانية للجامعات لتحديد مدى التزامها بالمعايير المحددة وكان من أهم هذه المعايير:
  ١. استقلالية الجامعة عن الجهة المالكة.
  ٢. تأمين بيئة تعليمية مناسبة.
  ٣. ضمان التمويل المالى.
  ٤. تأمين نظام لضمان الجودة.
- وكذلك مراقبة تطبيقها وخطوات منح الاعتماد ومدة المنح التى لا تتجاوز من ٣-٥ سنوات.
- كما يوجد تشابه من حيث الأهداف: حيث يبقى أن الهدف الأول لهيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى هو تطبيق آليات تطوير المنظومة التعليمية وبرامجها من أجل تأمين جودة مخرجاتها، لذلك فهى تشكل الساحة الرئيسة التي يتعين تركيز الجهود عليها فيما يخص ضبط الجودة وضمانها أو فيما يخص التطوير وتحسين النوعية.

أوجه الاختلاف بين هيئات الاعتماد الجامعى فى (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند):

- من حيث النشأة وتطور الاعتماد: فإن خبرة أمريكا فى هذا المجال بدأت منذ حوالي ٤ قرون مضت، ولكن خبرة إنجلترا بوجه عام بدأت منذ نصف قرن فقط، وبدأت خبرة الهند فى مجال الاعتماد الجامعى بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبعد ظهورها فى إنجلترا.
- من حيث إجراءات الاعتماد: فهناك بعض الاختلافات حيث يتم تحديد معايير الاعتماد من خلال المشاركة بين مؤسسات الاعتماد والمؤسسات المتقدمة للاعتماد فى الولايات المتحدة ، بينما يحدد مجلس الاعتماد فى إنجلترا منفرداً بمعايير اعتماد مؤسسات التعليم الجامعية، بينما يتم اعتماد مؤسسات التعليم الجامعى في الهند من خلال المجلس الوطني للاعتماد (NBA).
- تتمثل وظيفة مراقبة المؤسسات المعتمدة فى الخبرة الأمريكية فى التأكد من أن المؤسسة لاتزال تلتزم بمزاولة المعايير، بينما ترتبط وظيفة المراقبة فى إنجلترا بمنح الاعتماد النهائى بينما فى الهند ومنذ عام ١٩٩٤م، تم إنشاء لجنة التقييم الوطني(UGC)، ومجلس الاعتماد (NAAC) كوكالة مستقلة للاعتماد.

المحور الرابع: التصور المقترح

وعلى ضوء استقراء واقع الحال في مصر، وتطبيقاً لتوصيات مؤتمر تطوير التعليم العالي عام ٢٠٠٠م صدر قرار السيد/ الوزير بإنشاء وحدة إدارة المشروعات والتي بدورها تولت إدارة مشروع تطوير التعليم العالي الذي يهدف إلى "خلق مناخ إيجابي لتحسين جودة وكفاءة نظام التعليم العالي من

خلال الإصلاح التشريعي، وإعادة الهيكلة المؤسسية، وخلق آليات مستقلة لضمان الجودة وأنظمة للمراقبة"(Ministry of Higher Education,2004)

واستجابة للاحتياجات القومية فى تطوير التعليم والارتقاء بجودته صدر القرار الجمهورى رقم(٨٢) لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء وكالة لضمان جودة التعليم والاعتماد، كما صدر القرار رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧م متضمناً اللائحة التنفيذية للهيئة وفى ضوء تكليفات الهيئة التى تتضمن وضع السياسات اللازمة لضمان جودة التعليم واتخاذ الاجراءات الكفيلة باعتماد مؤسسات التعليم فى مصر قامت الهيئة بتصميم وإعداد أدلة المعايير الأكاديمية المرجعية القومية اللازمة للتقويم والاعتماد مسترشدة بالتجارب العالمية مع الحفاظ على الهوية المصرية (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٣م، ص٤).

كما تم إنشاء لجنة اعتماد كأحد مشروعات تطوير التعليم العالي، حيث يتولى إدارة المشروع الأخير لتطوير التعلم العالي(Quality Assurance and Accreditation Project (QAAP والتي تهدف بصفة أساسية إلى مساعدة مؤسسات التعليم العالي في مصر للتهيؤ للتقدم للحصول على درجة الاعتماد من الهيئة القومية التي تم بالفعل إنشاؤها مؤخرا. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى للجنة تم وضع خطة شاملة تقوم على مرحلتين: المرحلة الأولى: وهى مرحلة انتقالية (٨- ٣ سنوات) اشتمل الجزء الأول منها على إعداد المؤسسات الجامعية في الجودة ،أما الجزء الثاني من المرحلة الأولى فانه يتعلق بالتطوير بالمشاركة حيث يتضمن برنامجاً للزيارات الميدانية للمراجعة والتطوير بالمشاركة من خلال مجموعة من النظراء المراجعين وذلك للتحقق من مدى استعداد الكليات بالجامعات للتقدم للاعتماد، وأخيراً فإن المرحلة الثانية لتحقيق الهدف الاستراتيجى للجنة هي مرحلة الاعتماد، والتي ستقوم بها مستقبلاً هيئة ضمان الجودة والاعتماد(إدريس،مرجع سابق، ص ٢٣).

وتعتبر الهيئة أحد الركائز الرئيسية للخطة القومية لإصلاح التعليم فى مصر وذلك باعتبار الجهة المسئولة عن انتشار ثقافة الجودة فى مؤسسات التعليم والمجتمع وعن تنمية المعايير القومية التى تتواكب مع المعايير العالمية القياسية لإعادة هيكلة هذه المؤسسات وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدى لكسب الثقة المجتمعية فيها وزيادة قدرتها التنافسية محلياً وعالمياً، وقد أصدرت الهيئة أول دليل لتقويم واعتماد مؤسسات التعليم العالى عام ٢٠٠٩م، ثم عقبة مجموعة من الاعتمادات الأخرى.

واستناداً إلى العديد من التجارب العالمية – مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة نظام التعليم فى مصر ودوره التاريخى محلياً– قررت الهيئة أن تعتمد عملية التقويم فى مصر على محورين أساسين هما: القدرة المؤسسية، والفاعلية التعليمية (فكرى،٢٠١٥، ص١٠).

حيث يتبين لنا مدى الجدية التي تسعى خلالها الإدارة المصرية في مواكبة التطور الحادث عالمياً ومحاولة تحسين وتطوير أدوار هيئة الاعتماد الجامعى.

وباستقراء العديد من الأدبيات تم رصد بعض معوقات وتحديات الاعتماد الجامعى فى مصر، ولهذا يأتي المحور التالي والذي من خلاله تقترح الدراسة الحالية تصوراً تأمل الباحثة أن يساهم في تحسين وتطوير أدوار هيئة الاعتماد الجامعى فى مصر وإعادة هيكلتها والتغلب على المعوقات التى تم رصدها على ضوء الاستفادة من خبرة كل الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند لما لهم من خبرة في هذا المجال.

وعلى ذلك تتحدد محاور هذا المحور فيما يلي:

أولاً: منطلقات التصور المقترح.

ثانياً: التصور المقترح لتحسين وتطوير أدوار هيئة ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالى.

ثالثاً: متطلبات تنفيذ الآليات المقترحة لهذا التصور.

رابعاً: بعض الصعوبات/المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ هذا التصور.

خامساً: مقترحات التغلب على المعوقات المتوقعة.

وفيما يلي عرض لهذه المحاور تفصيلاً:

أولاً: منطلقات التصور المقترح:

يمكن تصنيف منطلقات التصور المقترح لتحسين وتطوير أدوار هيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى فى مصر إلى منطلقات نظرية مستمدة من واقع الدراسة النظرية، ومنطلقات محلية تتواءم مع البيئة المصرية ومستمدة من واقع هيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى فى مصر، وهى كما يلي:

١-**المنطلقات النظرية**:

وتتبلور أهم المنطلقات النظرية للتصور المقترح فيما يلي:

١. الاستفادة من ممارسات الدول المتقدمة ذات الأثر الفعال في الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات الجامعية.
٢. الاهتمام بكفاية وفعالية الموارد البشرية والمادية.
٣. مشاركة الهيئة فى جميع عمليات التخطيط لتطوير التعليم الجامعي من أجل توحيد الرؤى بين الجهات التنفيذية والقائمة على إدارة المنظومة التعليمية وبين الجهات المسئولة عن جودة التعليم.
٤. بناء الثقة مع المؤسسات والأفراد ذات الصلة.
٥. المشاركة فى نشر فكر الجودة فى المجتمع.
٦. إنشاء وكالة مستقلة للاعتماد الأكاديمي تتولى تقويم وضبط التميز في مؤسسات التعليم على المستوى الجامعي.
٧. وضع توصيف وظيفي وفق النظام الإداري للمسئولين عن الهيئات التعليمية.
٨. وضع معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في المؤسسات الجامعية خدمية، إنتاجية، إدارية، مالية.

٩. تدريب العاملين بالمؤسسات الجامعية لتطبيق إدارة الجودة بها.
١٠. إجراء التقويم المستمر لجميع أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين والمشرفين في المؤسسات الجامعية.
١١. حل المشاكل بشكل متواصل ومستمر وبطريقة علمية سليمة.
١٢. الاهتمام بنوعية الجودة العالية للخدمات التي تقدمها المؤسسات الجامعية للفرد والمجتمع وفقاً لمعايير الجودة الشاملة.
١٣. الحرص على أن تكون الأنشطة العلمية والبرامج الدراسية التي تم اعتمادها مستوفاه لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع معاييره الدولية في مؤسسات التعليم العالي والجامعي ومتطلبات التخصص في مجالات التعليم المختلفة، وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة، والمجتمع.
١٤. العمل على تفعيل فكرة إنشاء وحدة الجودة الشاملة وتطوير الأداء بكليات الجامعة.

المنطلقات المحلية:

تتحدد أهم هذه المنطلقات التي تحكم بناء التصور المقترح لتحسين وتطوير أدوار هيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى بمصر في ضوء خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والهند في هذا المجال من خلال النقاط الآتية:

١. تطوير قدرة نظام التعليم الجامعى للاستجابة للمتغيرات العالمية.
٢. الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية المتقدمة التي قطعت خطوات مميزة في تحقيق كفاءة وكالات الاعتماد للتعليم العالى.

ثانياً: تصور مقترح لتحسين أداء هيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى بمصر:

وتقترح الدراسة الحالية إضافة ثلاث هيئات فرعية ضمن التشكيل الإداري القائم حالياً لهيئة ضمان الجودة والاعتماد في مصر، على نحو ما هو مبين في الشكل التالي:

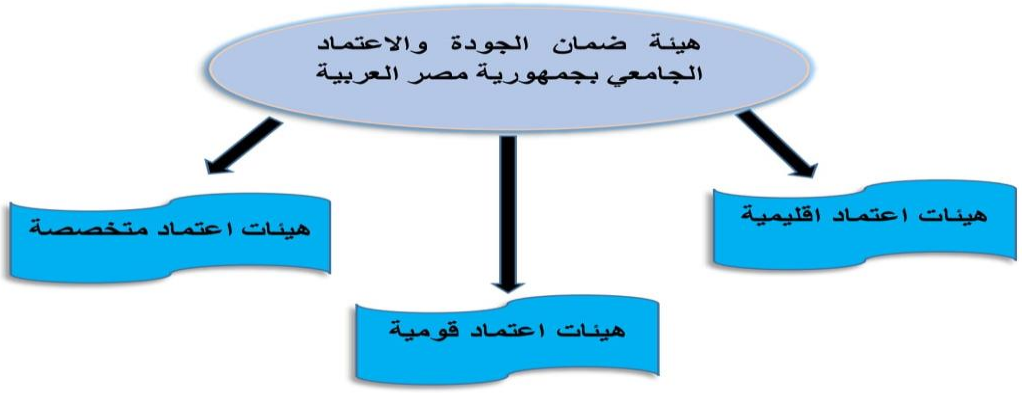

شكل رقم (١)*

* الشكل من تصميم الباحثة.

وعلى ضوء الشكل السابق يتبين الهيئات الفرعية المنبثقة من هيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى المُقترح إضافتها، والتي يمكن إيضاحه على النحو التالي:

١. هيئات اعتماد إقليمية:

تعمل هذه الهيئات على إعتماد مؤسسات التعليم العالى فى جميع المحافظات كلٍ على حدا، على أن يتم تقويم مؤسسات التعليم الجامعى سنوياً ثم التقويم والاعتماد القومى كل ٥ سنوات فهى تقوم باعتماد جميع مؤسسات التعليم الجامعى بالمحافظة سواء حكومية أو خاصة.

٢. هيئات اعتماد قومية:

وهي هيئات تمنح مؤسسات التعليم الجامعى ذات الاتجاه الواحد قد تكون جامعات التعلم الإلكترونى أو التعليم عن بعد، وهكذا وتكون تحت إشراف وزارة التعليم العالى مباشرة.

٣. هيئات اعتماد متخصصة:

وهي هيئات تعمل على اعتماد كليات داخل الجامعات أو أقسام داخل الكليات أو أعتماد برامج تعليمية معينة، كما تعتبر هيئة اعتماد دولية.

وعلى ضوء المخطط السابق يتبين أن هذه الهيئات الفرعية تكون تحت إشراف الجهات المسئولة عن التعليم الجامعى (وزارة التعليم العالى)، مما يدل على أن الشهادات التى يحصل عليها مؤسسات التعليم الجامعى سوف تكون معتمدة من المجلس الأعلى للجامعات، وتكون ذات اعتماد دولى.

من خلال العرض السابق للهيكل الإدارى لهيئات الاعتماد الجامعى المقترحة تسعى هذه الدراسة لأن تتكامل وظائف هذا الهيكل الإدارى، والعمل بروح الفريق مما يقرب صنع القرارات بإنشاء هذه الهيئات من المستوى التنفيذى فى الجامعات المصرية.

ومن خلال الشكل التالي يتبين لنا مخطط لهيئة ضمان الجودة والاعتماد المقترح بهيئاته الفرعية:

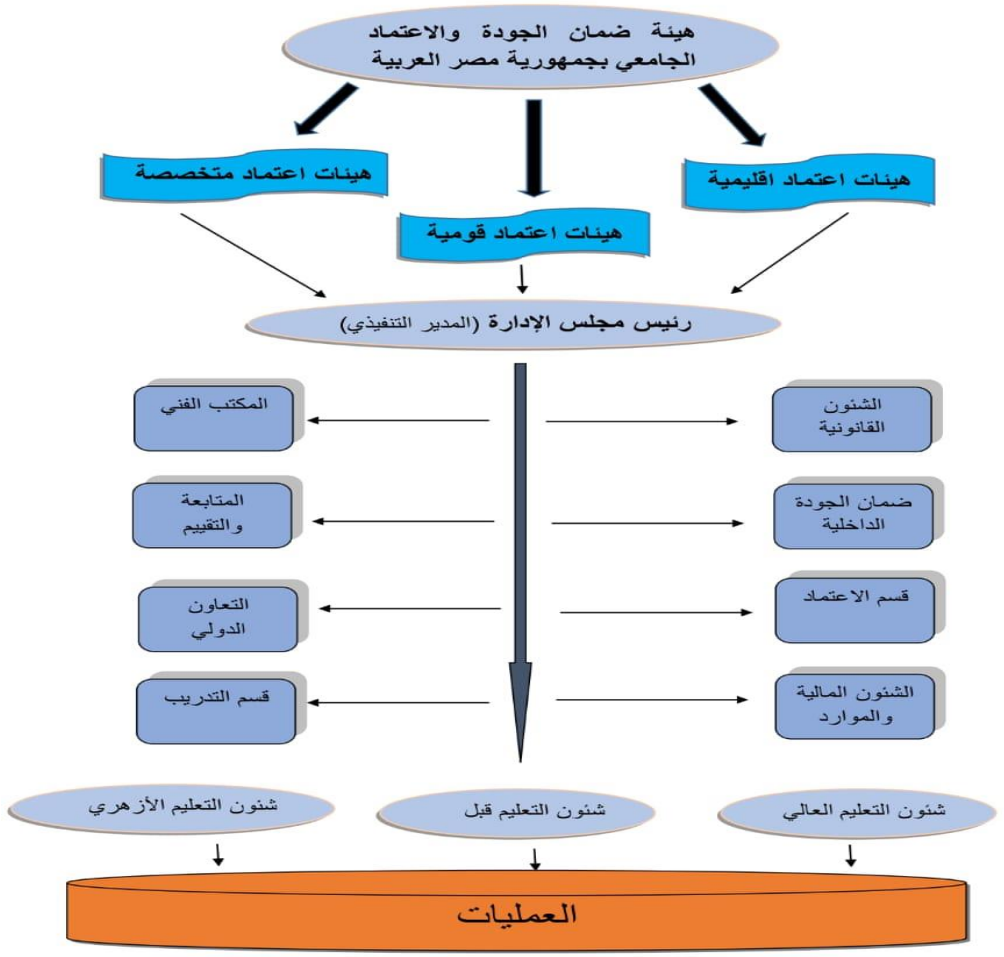

شكل رقم (٢)*

وعلى ضوء ما هو مبين في الشكل السابق يمكن إبراز أهم الأدوار التي يمارسها أعضاءالهيكل الإداري والتي يمكن الإشارة لها على ضوء القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦م ولائحته التنفيذية الصادرة عن رئاسة الجمهورية بالقرار رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧م ، الذي أكد على القيام بالأدوار التالية :

١- رئيس مجلس الإدارة (المدير التنفيذي):

ويكون مكلف بالتأكد من جدارة الهيئات المرشحة للحصول على الاعتماد ، ويكون من صلاحياته إلغاء شهادة الاعتماد إذا ثبت له عدم صحة البيانات التي قدمتها الجهة المؤسسية التي تسعى للاعتماد ، أو أن هذه المؤسسة قد حصلت على شهادة الاعتماد بالغش.

٢- ضمان الجودة الداخلية:

وتتمثل وظيفته في تحديد مقاييس ومؤشرات الجودة والاعتماد المؤسسي، ومراجعة مقاييس الجودة ، والعمل على تطويرها بما يناسب البيئات التعليمية المختلفة.

٣- قسم الاعتماد:

* الشكل من تصميم الباحثة.

وهو القسم المسئول عن تلقي الطلبات المقدمة من المؤسسات التعليمية للاعتماد ويتأكد من من استيفاء كافة المستندات اللازمة للتقدم للاعتماد، كما يقوم بترشيح أفراد من داخل الهيئة ومن المجتمع المدني للقيام بعملية التقويم والاعتماد، وكذلك تقديم إشادات وتوجيهات لهؤلاء الأفراد ووضع خطوات محددة للقائمين على عملية التقويم.

٤- الشئون المالية والموارد:

وتختص بحصر الاحتياجات الإدارية والمالية للهيئة والعمل على توفيرها،إضافة لإعداد عقود للعاملين والمنتدابين بالهيئة، وإعداد الموازنة السنوية ، وتحصيل رسوم الاعتماد ورسوم التظلم من قرارات الهيئة.

٥- المكتب الفني:

ووظيفته إعداد قاعدة بيانات عن جميع مؤسسات التعليم، وتحليل هذه البيانات ومعالجتها إحصائياً وعرضها على قطاع الاعتماد بالهيئة، ثم نشر هذه التقارير على المواقع الالكترونية لتعميم الاستفادة بها.

٦- المتابعة والتقويم :

وهي الجهة التي تقترح الخطة السنوية والتنفيذية للهيئة، وإعداد التقارير حول عمليات تقييم المؤسسات التعليمية وتقديمها إلى نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة.

٧- قسم التدريب:

ويناط به الاطلاع على كل ما هو جديد والعمل على إعداد برامج تنشيط طبقاً لهذه المستجدات ، وتحديد الاحتياجات التدريبية من كوادر بشرية وبرامج والعمل على تلبية هذه الاحتياجات.

ثالثاً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

ومن خلال ما تقدم يمكن توضيح أهم متطلبات سبل تطوير الهيئة المصرية للاعتماد الجامعى- التي تم عرضها فيما سبق -وفقاً لما تقترحه الدراسة على ضوء الاستفادة من خبرة دول المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية-إنجلترا-الهند) .

وتتمثل أهم هذه المتطلبات التي يجب الأخذ بها في تعيين مديرين للجودة ويشترط أن تتوفر فيهم المهارات العلمية، إلى جانب المهارات الذاتية القيادية الفنية والإنسانية، بالإضافة إلى الرغبة القوية فى التطوير والقدرة الفائقة على الاتصال ويقوم مديرو الجودة بقيادة هيئات الجودة الفرعية المقترح إنشائها.

رابعاً: بعض الصعوبات/المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ الآليات المقترحة:

تتوقع الدراسة الحالية أن يكون هناك بعض المعوقات التي قد تحول دون تحقيق الحد الأقصى من أهداف هذه الهيئات الفرعية المزمع إنشائها، وبالتالي قد تقف حجر عثرة أمام تطوير هيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى في مصر وتحسين جودة التعليم العالى، وتصنف أهم هذه الصعوبات كالآتى:

١. ارتفاع التكلفة المالية لتنفيذ إجراءات الاعتماد، سواء إجراءات تنفيذ المعايير أو رسوم اعتماد المؤسسات الجامعية.
٢. القصور في فهم نظام الاعتماد من قبل مؤسسات التعليم الجامعى.
٣. الاندفاع بسرعة نحو تطبيق نظام الاعتماد دون الإعداد الجيد له، والاستعداد بالإمكانيات المادية والفنية اللازمة لنجاحه.
٤. شكلية التدريب، وعدم توافر الرغبة الكافية والجدية بأهمية التدريب واقتصاره على المستوى النظري فقط، وقلة توفر الأموال التي تيسر عملية التدريب.
٥. انفراد بعض المسئولين باتخاذ القرار وعدم الأخذ بنظام الشورى، وتجاهل الآراء الآخرى.
٦. ضعف مشاركة المجتمع المدني ورجال الأعمال في قضايا التعليم الجامعي بمصر، وقلة مساندتهم لنظام الاعتماد وتطوير التعليم الجامعي.

خامساً: مقترحات خاصة بالتغلب على المعوقات المتوقعة:

يمكن من خلال اتباع الإجراءات التالية التغلب على بعض التحديات التي يتوقع أن تعترض تطبيق التصور المقترح لتطوير وتحسين أدوار هيئة ضمان الجودة والاعتماد الجامعى في مصر المزمع تطوير هيكلها على أرض الواقع، وهى على النحو التالي:

١. البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى مخصصات ميزانية الدولة التي لا تفي بمتطلبات نظام الاعتماد، حيث أن مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركات له بالغ الأثر في التمويل غير الحكومي بشكل مثمر.
٢. زيادة قدرة المؤسسات الجامعية على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة عن طريق تدريب القيادات وأعضاء الهيئة التدريسية لضمان سلامة تحقيق المعايير المتبعة للاعتماد.
٣. إيجاد أساليب مستحدثة للتغلب على بعض المشكلات التي قد تواجه تطبيق نظام الاعتماد الجامعي على المستوى القومي أو المحلى أو على مستوى متخصص.
٤. الإعداد الجيد لكوادر إدارية على أعلى مستوى من أساتذة جامعين والحاصلين على عدد من الدورات التدريبية المتنوعة والدبلومات المتخصصة في علم الإدارة والحاسب الآلي، ويتم ذلك خلال مسابقة معلنه على مستوى الجامعات المختلفة لاختيار أفضل العناصر لتولى مهام الإدارة.
٥. نشر الوعي بثقافة الجودة.
٦. دعم القدرات الذاتية للمنشأة الجامعية للقيام بالتقويم الذاتى.
٧. التأكد من أن المؤسسة تستوفى المعايير التى تضعها جهات الاعتماد الجامعي كما فى الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والهند، والتي تتضح أهمها فى الآتى:
   - وجود خطة واضحة للاستمرار فى تحقيق الأهداف.
   - أن تتلائم الأهداف الموضوعة مع طبيعة عمل المؤسسة الجامعية.

٨. التأكيد على فهم الجميع لمؤشرات متطلب ثقافة الجودة والاعتماد الجامعي، وهي:
- الإيمان بالتحسين المستمر لمؤسسات التعليم الجامعى.
- ضرورة تنفيذ الأعمال بدون اخطاء من المرة الأولى.
- تقديم بعض الاعتبارات التى تستخدم كأساس لتحديد أهلية المؤسسات الجامعية للحصول على مساعدات على المستوى الإقليمى.

٩. إشراك المسئولين التربويين فى التخطيط والتقويم الذاتى المؤسسى كما هو الحال فى أمريكا وإنجلترا والهند.

١٠. تفويض السلطة واعتبار كل فرد فى مؤسسات التعليم الجامعى مسئولاً عن الجودة تحقيقاً لمبدأ اللامركزية وتدعيماً لأسلوب القيادة الديمقراطية.

ملحق الدراسة

قائمة المحكمين للتصور المقترح**

م	الإسم	التخصص	جهة العمل
١	أ. د/ إبراهيم عباس الزهيري	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية	كلية التربية - جامعة حلوان
٢	أ. د/ حشمت عبد الحكم محمدين	أستاذ الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة	كلية التربية – جامعة الأزهر
٣	أ.م.د/ لبنى محمود شهاب	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد	كلية التربية - جامعة حلوان
٤	أ.د/ محمد ماهر الجمال	أستاذ أصول التربية	كلية التربية - جامعة حلوان
٥	أ.د/ محمد عطوة مجاهد	أستاذ أصول التربية	كلية التربية – جامعة المنصورة
٦	أ.د/ محمود أبو النور عبد الرسول	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية	كلية التربية النوعية – جامعة القاهرة
٧	أ.م.د/ نعمات عبد الناصر أحمد	أستاذ متفرغ للتربية المقارنة والإدارة التعليمية	كلية التربية -جامعة أسيوط
٨	أ.د/ هنداوى محمد حافظ	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية	كلية التربية - جامعة حلوان

** الأسماء مرتبة أبجدياً.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية :

١. إبراهيم محمد فارس، ثناء مختار النحلة، نهى العاصي، **مدخل علم الجودة**، كلية الطب البيطري- جامعة قناة السويس، ٢٠١٦م.

٢. ابن منظور، **لسان العرب، الجزء الثاني**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.

٣. أحمد خليل وإبراهيم عباس الزهيري، إدارة الجودة الشاملة في التعليم- خبرات اجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر، **الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤. أسماء عبدالجواد محمود الطارق، أنظمة وهيئات الجودة والاعتماد في التعليم العالي : نماذج من التجارب العالمية، **المؤتمر العلمي العربي السادس: التعليم .. وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي**، مج(٢)، كلية التربية- بنها، يوليو ٢٠١٣م.

٥. أشرف محمود أحمد، ومحمد جاد حسين، **ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير هيئات الاعتماد الدولية**، سلسلة ضمان الجودة والاعتماد(١)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م .

٦. أفراح محمد على محمد صياد، **تقويم الأثر المجتمعي والتعليمي للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مؤسسات التعليم قبل الجامعي**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٥م.

٧. أميرة رمضان عبد الهادي حسن، نظم الاعتماد الجامعي في بعض الدول الاجنبية وامكانية الإفادة منها في مصر، **مجلة كلية التربية**، ع(١٧)، كلية التربية بالإسماعيلية-جامعة قناة السويس، ٢٠١٠م.

٨. بيومي محمد ضحاوي، نهى العاصي، مقارنة بين خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والإفادة منها في مصر، دراسة قدمت في **المؤتمر الدولي الثالث والعشرون للجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية "التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية"**، القاهرة في ٢٧ -٢٨ يناير ٢٠١٦م، جامعة عين شمس.

٩. ثابت عبد الرحمن ادريس، معوقات إدارة الجودة والاعتماد في الجامعات المصرية الحكومية وفقاً لإدراكات القيادات الأكاديمية: دراسة تطبيقية، **آفاق جديدة للدراسات التجارية**، ج(١٢) -ع(١)، كلية التجارة-جامعة المنوفية، يناير ٢٠١٢م.

١٠. جاكلين فكرى، **تطور دور الدولة في تنظيم وإدارة ضمان الجودة**، القاهرة ، يناير ٢٠١٥م.

١١. جمال علي الدهشان: "الاعتماد الأكاديمي-الخبرة الأجنبية والتجربة المحلية"، **المؤتمر السنوي الثاني، كلية التربية النوعية، معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي**، جامعة المنصورة، ١١ -١٢أبريل ٢٠٠٧.

١٢. جمهورية مصر العربية **وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي،** ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م.

١٣. حسن شحاته وزينب النجار، **معجم المصطلحات التربوية والنفسية،** الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٤. **دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالى،** الإصدار الثالث، يوليو ٢٠١٥م.

١٥. رشدي أحمد طعيمه وآخرون، **الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد (الاسس والتطبيقات)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن،٢٠٠٦م.

١٦. روحي ومنير البعلبكي، **المورد،** دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧م.

١٧. سؤال وجواب عن الاعتماد التربوى،١١ مارس ٢٠١٠، https://elfashnexp.yoo7.com/t18-topic#top تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٣/٢٩م.

١٨. صفاء محمود عبد العزيز، وسلامة عبد العظيم حسين: "ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر، تصور مقترح"، **المؤتمر السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الجزء(٢)**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٤ –٢٥ يناير ٢٠٠٥م.

١٩. عادل عبد الفتاح سلامة، وأمين محمد النبوي: "دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية"، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، العدد (٢٦)، الجزء(٤)، ١٩٩٧.

٢٠. عبد العزيز القحطاني، السيدة سعد، عادل شاهين، دراسة تقويمية لإدارة ضمان الجودة وتحسينها بجامعة الملك خالد كأحد معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، **مجلة العلوم التربوية**، ع(١٦)، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية ،٢٠١٩م.

٢١. عبد العزيز السعيد مصطفى السيد، الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم في مصر وبعض الدول العربية والأجنبية،المؤتمر العلمي السنوي–العربي الرابع– الدولي الأول: الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي–الواقع والمأمول،جامعة المنصورة –كلية التربية النوعية،٢٠٠٩م.

٢٢. عبد الفتاح فرج محمد، متطلبات تطبيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد NAQAAE لتحسين الأداء الإداري بكلية التربية "جامعة الأزهر": دراسة استطلاعية، **مجلة كلية التربية**، مج (٣) –ع(١٥٨)، كلية التربية–جامعة الأزهر، ٢٠١٤م.

٢٣. عبد المنعم الدسوقي حسن الشحنة، معايير ضمان جودة التعليم الثانوي العام واعتماد مؤسساته في ضوء خبرات بعض الدول الاجنبية، **مجلة كلية التربية**، ع(٢٢)، كلية التربية بالإسماعيلية– جامعة قناة السويس، ٢٠١٢م.

٢٤. عدنان الأمين، مسودة قانون إنشاء هيئة وطنية لضمان جودة التعليم العالي في لبنان، دراسة مقدمة لمؤتمر "**بناء منظومة وطنية متكاملة لضمان جودة التعليم العالي في لبنان**"، **رابطة جامعات لبنان بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوروبي**، بيروت، في الفترة ٢٩-٣٠ ابريل ٢٠١١، لبنان.

٢٥. عفاف سعد حماد، "بعض نماذج الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي، دراسة وصفية"، **الندوة العلمية الثانية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، نماذج عربية وعالمية في ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي**، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٧ مارس ،٢٠٠٩م.

٢٦. علاء سالم، **الاعتماد التربوي**، ٧ يونيو ٢٠٠٩م، https://elkhedawyismaeel.mam9.com/t205-topic ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٣/٢٦م.

٢٧. فادي السيد العربي طه العباسي: "**دراسة مقارنة للاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي بين اليابان وفرنسا وإمكانية الإفادة منها في مصر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، ببورسعيد، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٦.

٢٨. ماجدة خلف الله العبيد، دور الاعتماد الأكاديمي في ضبط معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، **مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**، ع(١١)، ٢٠١٧م.

٢٩. مجدى عبد الوهاب قاسم، **أدوار الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للتعليم قبل الجامعي**، ١٨ يناير ٢٠١٤، https://www.youtube.com/watch?time_continue=1&v=4FtF-KlS7hY&feature=emb_title، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٤/٢٥م.

٣٠. محمد بن شحات الخطيب وعبد الله بن عبد اللطيف الجبر، إدارة الاعتماد الأكاديمي في التعليم-دراسة ميدانية، **رسالة الخليج العربي**، س(٢٠) -ع(٧٣)، الرياض، ١٩٩٩م.

٣١. محمد عبد الحميد محمد، وأسامة محمود قرني: "استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول، **المؤتمر السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية**، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٣٢. نوال نصر، ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات اعداد المعلمين "تجارب دولية" المؤتمر السنوي (الدولي الأول-العربي الرابع)، كلية التربية-جامعة المنصورة، **الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول**، ٨-٩ أبريل ٢٠٠٩م.

٣٣. **الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد**، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، الجزء الأول "إجراءات الاعتماد-التقييم الذاتي".

٣٤. **الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد**، دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العال، الإصدار الثالث، القاهرة، يوليو ٢٠١٥م.

٣٥. **الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد**، وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي ٢٠١٠/ ٢٠١١م.

٣٦. **الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد**، مقدمة عن الهيئة، بتاريخ ٢٠-٦-٢٠١٦، متاح في: p://naqaae.eghtt ، تاريخ الاطلاع ٢٥-٣-٢٠٢٠م.

٣٧. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **وثيقة معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي**، الإصدار الأول، يونيسف، ديسمبر ٢٠١٤م.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1. Aldemaro Romero Jr.,Higher Education in America,An Interdisciplinary Journal of Arts & Sciences, Vol. 4, No. 3, Summer 2014.
2. Hegji,A, An Overview of Accreditation of Higher Education in the United States, Congressional Research Service, March 2017.
3. ANTHONY HARDING & MATTHEW JOHNSON, Archaeology and 'QAA subject review':what did we learn?, October 2015.
4. Antony, S., "Quality Assurance in Indian Higher Education: Lessons Learnt on Benchmarkin"g, Paper Presented to the International Conference on Quality Assurance in Higher Education: Standards, Mechanisms and Mutual Recognition, Bangkok, Thailand, 8-10 Nov., 2000.
5. British Accreditation Council, The British Accreditation Council for Independent Further and Higher Education, about Us , http://www.the-bac.org/about1.htm Retrieved, April 6. 2020.
6. British Standard, B.S. England, 1992.
7. Charles Curtis B.; "The Federal Government influence on Accreditation", Unpublished Ph.D, Morgan State University, 2005.
8. CHEA Institute for Research and Study for Accreditation and Quality Assurance, "Presidential Perspectives on Accreditation": A Report of the CHEA Presidents Project, (Washington: Council for Higher Education Accreditation, 2006) (www.eric.ed.gov), (20/4/2020).
9. CHEA international Qulitly Group,Accreditation & Recognition, October 2019, Available at: https://www.chea.org/about,(3/8/2020).
10. Council for Higher Education Accreditation (CHEA), The Value of Accreditation: Four Pivotal Roles: Summary and Overview (Washington DC: Council for Higher Education Accreditation, 2003.
11. Council for Higher Education Accreditation (CHEA), Accrediting Organization in the USA, How Do They Operate to Assure Quality? (Washington: CEHA, 2006).
12. Crowther Elizabeth. Comfort and Fit in 100% Cotton-Denim Jeans, **journal of the textile institute,** vol. 76 No. 5, 1999.

13. Dale, B., Managing Quality, 5th Ed.,London,2002.
14. Eaton, Judith S.; Accreditation and Recognition in United States, **Council for Higher Education**, Accreditation, August 2003.
15. Eaton, Judith, S., "Accreditation in the United States", New Directions for Higher Education, No. 145, 2009, (http://www.eric.ed.gov/ERICWEB ,(4/8/2020).
16. Education system United States, Nuffic, 2nd Edition, June 2010 , Version 6, July 2019.
17. Elassy, N**., "Student involvement in the quality assurance process in the higher education institutions"**, Unpublished PhD, University of Aberdeen, Aberdeen,2012.
18. Elsemon Holn, "Reforming Higher Education Systems, Some Lessons to Guide Policy Implementation", Discussion Paper, Series 60, Washington: Education and Social Policy Department, 2002.
19. Ewell Peter TV, "Accreditation and Student Learning Outcomes A Proposed point of Departure":, CHEA Occasional Paper, Washington, DC: Council for Higher Education Accreditation, 2001.
20. Ghoneim, Mohamed M. & Witte James E., "Higher Education Accreditation in the View of International Contemporary Attitudes", Contemporary Issues in Education Research, Vol. 2, No. 2, sp. 2009.
21. Ghoneim, Mohamed M. & Witte James E., "Higher Education Accreditation in the View of International Contemporary Attitudes", Contemporary Issues in Education Research, Vol. 2, No. 2, sp. 2009.
22. Government of Alberta , Councit of Higher Education Accreditation,Teacher s Pension Plan Annual report.12(3),2019, Available athttps , Available at: https://www.chea.org/about-accreditation?fbclid=IwAR2x19UPaCh24PvHzyDC_TkJE-hIi6dIsi-gckXfMnwZlgLZCaco9ee6-_s,(3/8/2020).
23. Harman, G. & Meak, L., **Repositioning Quality Assurance and Accreditation in Australian Higher Education,** (New England: Center for Higher Education Management and Policy, New England University,2000.
24. Hegji,A,An overview of Accreditation of Higher Education in the United, Congressional Research Service,March2017.
25. Pouliquen,I. "La Place Des Demarches Qualities Dans L'enseignement Supérieur", **Actes Du Colloque Internationale Sur Les Enjeux De L'assurance Qualité Dans L'enseignement Supérieur** , Université De Skikda, Novembre, 2010.
26. Judith S. Eaton, Accreditation and Recognition in the United States, (Washington DC: Council for Higher Education Accreditation, 2003.
27. Saton,J. An Overview of US Accreditation, Council for Higher Education Accreditation, Washington, 2006.
28. Joanne Rachel Naidoo, Institutional accreditation by nursing education and training quality assurance: Perspectives of heads of private nursing

institutions in South Africa, **Journal of Nursing Education and Practice**, Vol. 10, No. 2, 2020.

29. Middle States Commission on Higher Education (MSCHE), Policy Statement: Political Intervention in Education (Philadelphia: MSCHE,2006.
30. Middle States Commission on Higher Education,Mission Vision,Corevalues,2/5/2010, Available at: (www.msche.org/=Mission),Relrieved: (13/5/2020).
31. Ministry of Higher Education: Projects Unit, Annual Progress Report, Quality Assurance and Accreditation Project, Cairo, Egypt, 2004.
32. M.M. Gandhi, International Initiatives in Assessment of Quality and Accreditation in Higher Education, International Journal of Educational Planning & Administration, Volume 3, Number 2,2013.
33. NAAC**, Higher Education in North East**, NAAC Quality Assessment Analysis, (Bangalore: NAAC, April, 2007).
34. National Assessment and Accreditation Council (NAAC), Criteria for Assessment, (http://naacindia/criteria.asp .), 18/5/2020.
35. National Assessment and Accreditation Council (NAAC), Institutional Accreditation, (http://naacindia.org/criteria.asp), 25/4/2020.
36. Niradhar Dey, QUALITY ASSURANCE AND ACCREDITATION IN HIGHER EDUCATION IN INDIA, Published 2011, https://www.semanticscholar.org/paper/Quality-Assurance-and-Accreditation-in-HighherI-in-Dey/b52c0a2608d6ce891402297e77b1ed20b9442541 (27/5/2020).
37. Peters, J.; Educational Accreditation Through ISO 9000, **Quality Assurance in Education,** Vol. 7, No. 2, 1999.
38. Shearman, R. & Seddon, D., "System Accreditation, An Innovative Approach to Assure and Develop the Quality of Study Programmes in Germany", Higher Education Management and Policy, Vol. 22, No. l, 2010.
39. QAA,QAA Terms and Conciliations for international Quality Review with Accreditation, the Quality Assurance Agency for Higher Education, 2019, Available at athttps://www.qaa.ac.uk/docs/qaa/training-and-consultancy/iqr-terms-and-conditions.pdf) (19/7/2020).
40. Shearman, R. & Seddon, D., "Challenges for Academic Accreditation, The UK Experience", **European Journal of Engineering Education**, Vol. 35, No. 4, Aug., 2010.
41. Sterling Bill, "Accreditation Certifying Public Works Excellence" American City & Country, Vol.115, Issue 11, Aug., 2000.
42. Sukhadeo Thorat: Higher Education in India, Emerging Issues Related to Access, Inclusiveness and Quality,New Delhi: University Grant Commission, 2006.tion Agencies,international Journal of Multidisciplinary Research review,(8),may2019.
43. Suresh,M.,Compring the Higher Education Quality Accredita

44. The Higher Learning Commission, Handbook of Accreditation, 3rd (Ed.), (Chicago: The Higher Learning Commission, 2003), (http://www.ncahigherLearningcomission.org/downLoad/Handbood03.
45. Torsten Husen & T. Nevilie Postlethwaite, The International Encyclopedia of Education, 2nd Edition, Vol. 1,Tokyo: Elsevier science Japan, 1994.
46. UkEducation.info, Accreditation Agencies for Higher Education in UK,2020, Available at : https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=en&u=https://www.ukeducation.info/higher-education/accreditation-agencies.html&prev=search&pto=aue. (7/8/2020).
47. UK Quality Assurance Agency(QAA),Renewal of Assurance in Higher Education , Repor of the Panel Oppointed to Under take,2 July 2013, Available at: https://enqa.eu/wp-content/uploads/2014/01/QAA-review-report-FIN2.pdf),(8/8/2020).
48. UNESCO/CEPES, Quality Assurance and Accreditation: A Glossary of Basic Terms and Definitions, (2004).
49. U.S. Department of Education, Accreditation in The United States.(8/6/2020) Available at: https://www2.ed.gov/admins/finaid/accred/accreditation.html,(9/8/2020).
50. Vickie Schary, "Assuring Quality in Higher Education: Key Issues and Questions for Changing Accreditation in The United States",4/5/2010,Retvieved19/4/2020, Available at: (www.2.ed.gov/about/bdscomm/list/hiedfuture/reports/schray.pdf).
51. Western Association of Schools and Colleges (WASC), "Accrediting Commission for Senior Colleges and Universities", Handbook of Accreditation, (USA, Alameda: "WASC", 2001.
52. Wikipedia, The Free Encyclopedia, Education in India, (http://en.wikipedia.org/wiki/education_in_India , (23/4/2020).